الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية

للعلوم الشرعية

مجلة علمية دورية محكمة

العدد: ١٩١ الجزء الأول السنة: ٥٣ ربيع الثاني ١٤٤١هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

النسخة الورقية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٦ وتاريخ ١٤٣٩/٠٩/١٧ هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ٧٨٩٨-١٦٥٨

النسخة الإلكترونية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٨ وتاريخ ١٤٣٩/٠٩/١٧ هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ٧٩٠١-١٦٥٨

الموقع الإلكتروني للمجلة:

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني:

Es.journalils@iu.edu.sa

(الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة)

هيئة التحرير

أ.د. عمر بن إبراهيم سيف
(رئيس التحرير)
أستاذ علوم الحديث بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد العزيز بن جليدان الظفيري
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية

أ.د. حافظ بن محمد الحكمي
أستاذ علوم الحديث بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمد سعد بن أحمد اليوبي
أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلامية

أ.د. أحمد بن محمد الرفاعي
أستاذ الفقه بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد الرحيم بن عبد الله الشنقيطي
أستاذ القراءات بالجامعة الإسلامية

أ.د. علي بن سليمان العبيد
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (سابقاً)

أ.د. مبارك محمد أحمد رحمة
أستاذ الدراسات القرآنية بجامعة أم درمان الإسلامية

أ.د. محمد بن خالد عبد العزيز منصور
أستاذ الفقه وأصوله بالجامعة الأردنية وجامعة الكويت

***

سكرتير التحرير: **خالد بن سعد الغامدي**
قسم النشر: **عمر بن حسن العبدلي**

الهيئة الاستشارية

أ.د. سعد بن تركي الخثلان
عضو هيئة كبار العلماء (سابقًا)

سمو الأمير د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود
أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

معالي الأستاذ الدكتور يوسف بن محمد بن سعيد
نائب وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد

أ.د. عياض بن نامي السلمي
رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية

أ.د. عبد الهادي بن عبد الله حميتو
أستاذ التعليم العالي في المغرب

أ.د. مساعد بن سليمان الطيار
أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود

أ.د. غانم قدوري الحمد
الأستاذ بكلية التربية بجامعة تكريت

أ.د. مبارك بن سيف الهاجري
عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت (سابقاً)

أ.د. زين العابدين بلا فريج
أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

أ.د. فالح بن محمّد الصغير
أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. حمد بن عبد المحسن التويجري
أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. عبد العزيز بن عبد الرحمن الربيعة
أستاذ الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء

قواعد النشر في المجلة(*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- أن لا يكون مستلًّا من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:
  - صفحة عنوان البحث باللغة العربية
  - صفحة عنوان البحث باللغة الإنجليزية
  - مستخلص البحث باللغة العربيّة
  - مستخلص البحث باللغة الإنجليزيّة
  - مقدّمة
  - صلب البحث
  - خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات
  - ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية
  - رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.
  - الملاحق اللازمة (إن وجدت).
- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة:
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

محتويات العدد

م	البحث	رقم الصفحة
١)	المحافظة على كيان المجتمع في ضوء سورة النساء د. سلطان بن صغير العنزي	٩
٢)	تفسير القرآن بالقرآن عند عبد الرحمن بن زيد بن أسلم د. وفاء بنت عبد الله الزعاقي	٦١
٣)	تفسير القرآن بتاريخ العرب عند الصّحابة ﷺ - جمعاً ودراسة وصفية - د. عبد الرحمن بن عادل عبد العال المشد	١٠٩
٤)	مَعَالِمَ تَربيةِ النّفسِ وَتزكيتِها فِي القُرآنِ الكَريمِ مِن خلالِ سُورةِ المُزَمِّلِ د. ضيف الله بن عيد بن صالح الرفاعي	١٥٥
٥)	الأحاديث التي قيل: إن عبد الرزاق أخطأ فيها - تخريجًا ودراسة - د. سارة بنت عزيز الشهري	٢٠٣
٦)	الأحاديث الواردة فيمن له حق الإعانة من الله عز وجل - جمعاً ودراسةً - د. بدر بن حمود بن ربيع الرويلي	٢٦٧
٧)	سؤالات مهنا بن يحيى الشامي (ت ٢٤٨) للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١) في الرجال - جمعاً وترتيباً - د. مصعب بن خالد بن عبد الله المرزوقي	٣٤٧
٨)	الأحاديث الواردة في العين (حقيقتها، والوقاية، والعلاج) - جمعاً ودراسةً - د. حسين بن غازي التويجري	٤٠٩
٩)	مفهوم القضاء والقدر عند «ديكارت»، عرض ونقد د. عبدالقادر بن محمد بن يحيى الغامدي	٤٦٩
١٠)	الهدايا والمزايا البنكية لعملاء الحسابات الجارية - دراسة فقهية مقارنة - د. محمد بن عليثة بن عسير الفزي	٥١٧
١١)	بنوك الوقت وتكييفها الفقهي د. هدى حمد سالم	٦٠٧

مفهوم القضاء والقدر عند «ديكارت»
عرض ونقد

Descartes's Concept of The Divine Will and Decree
Presentation and Criticism

إعداد:

د. عبد القادر بن محمد بن يحيى الغامدي

الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية بكلية العلوم والآداب بجامعة الباحة فرع قلوة

البريد الإلكتروني: Aa3ggg@gmail. com

المستخلص

يعرض البحث وينقد مفهوم "القضاء والقدر" عند "ديكارت" في مسائل دقيقة فيه، كمسألة إرادة الله تعالى إضلال العبد، والجمع بين القدر وحرية العبد، ومسألة خلق الشر، والحكمة من وجوده، وسببه، وكيفية تلافيه، وهي مباحث في غاية الأهمية تعرض لها في كتبه، وتأثر بها كثير من الفلاسفة من بعده وديكارت قد نُعت بأنه: "أبو الفلسفة الحديثة"، وهذا يعني تأثيره على الفلاسفة المحدثين من بعده. والبحث يعرض لعقيدته وينقدها ببيان جوانب الصواب والخطأ في ضوء العقل والنقل.

الكلمات المفتاحية: القضاء- القدر – ديكارت – الفلسفة.

Abstract

The research presents and criticizes Descartes's concept of the divine will and decree on sensitive issues of creed ، such as the issue of Allah's will to mislead His servant, ، the combination of will and the freedom of the servant, ، the issue of the creation of evil ،the wisdom of its existence ،its cause and how to avoid it. They are very important topics ، which he dealt with in his books ،which had great influence on many philosophers after him. Descartes has been described as: "The Father of Modern Philosophy". This shows his great impact on modern philosophers after him. The research presents his faith and criticizes it by showing where he was right and where he was wrong in light of reasoning and the revealed text.

Keywords:

the divine will – decree – Descartes – philosophy

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، خالق كل شيء، الذي ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، الحكيم العليم الرحيم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى أصحابه، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد؛

فإن عقيدة القضاء والقدر أحد أركان الإيمان الستة، وهي من أكبر أسباب سعادة المرء وطمأنينته، أو شقائه وخوفه وحيرته واضطرابه، إذا لم يؤمن بها على الوجه الصحيح، وقد كثر الاضطراب فيها جدًّا، بسبب أنها في مجملها من الغيب الذي لا يستطيع العقل البشري أن يصل إلى كنهها، ويحار فيها، ولا يفلح فيها إلا من سلَّم تلقِّيها عن طريق الأنبياء عليهم السلام، بكامل التسليم، وترك الخوض فيما وراء ذلك.

وقد أشغلت هذه العقيدة البشرية المتنكِّبة طريق الأنبياء منذ القدم، ولا زالت تشغل البشرية إلى اليوم، وفي كل زمان؛ لأن فيها إشكالات وأسئلة كثيرة تطرحها العقول تحتاج فيها إلى جواب مقنع، وهيهات أن يكون ذلك من غير طريق الأنبياء عليهم السلام.

وقد ذكر الفيلسوف "رنوفييه"[(١)] أن كل المذاهب الفلسفية تدور حول مشكلة التناقض الموجود بين فكرتي الجبر والحرية، أو الجبر والاختيار، وعلى هذا فكما يقول الدكتور عبدالرحمن بدوي: (فإن المذاهب الفلسفية ليست غير محاورة أبدية بين أنصار هذين الرأيين وليس ثمَّة من جديد في أمر الفلسفة؛ لأنَّ كل تفكير فلسفي يدور حول هذا الموضوع)، وقال: (ورأي "رنوفييه" هذا يمثِّل الحالة التي وصل إليها تاريخ الفلسفة في أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين)[(٢)].

ولا تزال البشرية متعطِّشة لمعرفة الحق في هذه المسائل، ومتطلعة إلى من يهديهم فيها سواء السبيل – خاصة أن مشكلة خلق الشر من أهم أسباب انتشار الإلحاد في العالم الغربي – فهم في الحقيقة في حاجة لما جاء به نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، من عقيدة حول القضاء والقدر منسجمة مع العقل والفطرة، مثمرة الأمن والطمأنينة والراحة والقوة

---

(١) شارل رنوفييه، فيلسوف فرنسي، مؤسس مذهب "الشخصية" ولد سنة ١٨١٥م، تأثر بأستاذه أوجيست كونت، توفي سنة م١٩٠٣. انظر: موسوعة الفلسفة (١/٥٢٥).

(٢) موسوعة الفلسفة (١/٤١٩).

والشجاعة؛ فلم يبق وحي منزل محفوظ غيره.

وهذا البحث ليس إلا وسيلة من وسائل إيصال الحق إلى الخلق، وذلك بدراسة مذاهب أكابر فلاسفة الغرب المحدثين حول هذه العقيدة، الذين وصل أثرهم إلى المسلمين، بعد أن أثَّروا كثيراً على الأوروبيين، وبيان ما فيها من حق أو باطل، بعرضها على الوحي المنزل، ومن أكابرهم "رينيه ديكارت" الملقب بـ"أبو الفلسفة الحديثة"، وله كلام كثير وعميق وخطير حول القدر، محتاج عرضه ونقده في ضوء العقل والنقل. أما نقده في ضوء العقل فلأن الرجل نصراني، ومقدِّس للعقل. وأما من ناحية النقل وفي ضوء عقيدة السلف الصالح فهو لإفادة من يقرأ البحث من المسلمين، كي لا يتأثر بشبهاته القوية، وهو أيضاً إيصال آيات القرآن لغير المسلمين وإقامة الحجة عليهم كما قال تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩].

الدراسات السابقة:

لم أجد دراسة سابقة تعرض وتنقد فكر الفيلسوف " ديكارت" حول هذه العقيدة "عقيدة القضاء والقدر" في ضوء "العقل والنقل". تكلم الكاتب نظمي لوقا في ثنايا كتابه (الله أساس المعرفة والأخلاق عند ديكارت) (١) لكن هو مجرد عرض وشرح من غير نقد.

منهج البحث:

هو المنهج الوصفي النقدي، يعرض فكر ديكارت من كتبه مباشرة، ثم نقده في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

أهداف البحث:

يهدف البحث – كما سبق – إلى إيصال الحق، وهو ما جاء في الكتاب والسنة، بفهم سلف الأمة – المطَّرد مع العقل والفطرة، السالم من التناقض والازدواجية – في هذه العقيدة العظيمة (القضاء والقدر) إلى المثقفين الغربيين، والشرقيين، خاصة مع كثرة الانحراف في هذا الباب، وذلك بدراسة كلام "ديكارت" وهو الملقب بـ" أبو الفلسفة الحديثة"، وخاصّة

(١) ص١٥١-١٧١.

أنه نصْرانيٌّ، فأطروحته لهذه المسألة فيها كثير من الرد على الأطروحات الملحدة التي كثرت هذه الآونة. ويهدف البحث أيضاً إلى الرد – في ضوء النقل الصحيح والعقل السليم – على الفلسفات الغربية التي انتشرت هذه الآونة، وهو من أعظم أنواع الجهاد المتعينة على أهل السنة والجماعة.

خطة البحث:

اقتضت مادة البحث أن يكون في هذه المقدمة، وفيها أهمية البحث، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة، ثم تمهيد، وفصلان:

التمهيد، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة "ديكارت"، ومكانته في أوروبا، ومؤلفاته.

المبحث الثاني: مقدمات حول القضاء والقدر.

الفصل الأول: مباحث حول الإرادة:

المبحث الأول: إرادة الإضلال عند ديكارت. المبحث الثاني: إرادة الخالق وإرادة المخلوق عند ديكارت.

المبحث الثالث: الجمع بين الإيمان بالقدر وحرية إرادة العبد عند ديكارت.

الفصل الثاني: مباحث حول الشر والخطيئة عند ديكارت:

المبحث الأول: سبب وقوع الخطأ والشر عند ديكارت. المبحث الثاني: هل الله يريد الشر، وهل الشر يرجع إلى الله؟ عند ديكارت. المبحث الثالث: كيف نتلافى الخطأ والشرَّ عند ديكارت؟

المبحث الرابع: رد الاعتراض على وجود النقص والشر في المخلوق.

وهذا أوان الشروع فيه مستعينا بالله تعالى، سائلا إياه تعالى التسديد والقبول، وأن ينفع به الناس.

التمهيد

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة "ديكارت"، ومكانته في أوروبا، ومؤلفاته.

المبحث الثاني: مقدمات مختصرة حول القضاء والقدر.

المبحث الأول: ترجمة "ديكارت"، ومكانته في أوروبا، ومؤلفاته

"رينيه ديكارت"، فيلسوف فرنسي كبير، ولد في (٢ شعبان ١٠٠٤هـ) الموافق (٣١ مارس ١٥٩٦م) في لاهي وهي بلدة صغيرة غرب فرنسا، وتوفي في (٩محرم ١٠٦٠هـ) الموافق (١١ فبراير ١٦٥٠م)، وتلقى تعليمه في كلية "لافليش" اليسوعية، وقد ظلَّ يحتفظ لأساتذته فيها بإعجاب شديد، لكنه لم يرضَ عمَّا فيها من مقرَّرات دراسية حينما تبين أنها في معظمها لا تخرج عن كونها تلقينا لآراء القدماء ولا تورث معرفة يقينية، وأن الرياضة هي العلم الوحيد الذي يقدم معرفة يقينية[١].

ويعد "ديكارت" رائد الفلسفة في العصر الحديث، وركنها الثاني مع "فرانسيس بيكون"[٢]، وفي الوقت نفسه كان رياضياً ممتازاً؛ ابتكر الهندسة التحليلية، وكثيراً من الأطروحات الفلسفية الغربية التي جاءت بعده، هي انعكاسات لأطروحاته، والتي ما زالت تُدرَّس حتى اليوم؛ فكان بذلك من الشخصيات الرئيسة في تاريخ الثورة العلمية. وديكارت هو الشخصية الرئيسية لمذهب العقلانية في القرن ١٧م[٣].

يُلقَّب "ديكارت" بـ"أبو الفلسفة الحديثة"، وأول من وصفه بهذا الوصف، فلاسفة

---

(١) انظر: الموسوعة الفلسفية المختصرة ص١٨٩.

(٢) فرانسيس بيكون (١٥٦١ – ١٦٢٦) فيلسوف ورجل دولة وكاتب إنجليزي، معروف بأثره في مسار الثورة العلمية عن طريق فلسفته الجديدة القائمة على " الملاحظة والتجريب ". من الذين انتبهوا إلى غياب جدوى المنطق الأرسطي الذي يعتمد على القياس. انظر: الموسوعة الفلسفية المختصرة ص١٤٥.

(٣) انظر: تاريخ الفلسفة الغربية لبرتراندرسل الكتاب الثالث ص١٠٤ وما بعدها، موسوعة الفلسفة لبدوي (٤٨٨/١)، الموسوعة الفلسفية المختصرة ص١٨٩، تاريخ الفلسفة الحديثة، يوسف كرم ص٦٤.

الألمان وعلى رأسهم "هيجل "[١] و " شلنج "[٢]. ويقول "برتراندرسل"[٣]: (يعتبر "رينيه ديكارت" عادة مؤسس الفلسفة الحديثة، وبحق كما أظن) [٤]. وقال "هيجل": (إن "رينيه ديكارت" هو في الواقع المحرك الأول الحقيقي للفلسفة الحديثة)[٥].

عرض "ديكارت" أسس فلسفته الجديدة سنة ١٦٢٨م على أنَّها تؤلِّف فلسفة مسيحية منافية لفلسفة "أرسطو"[٦] والقدِّيس "توما الأكويني"[٧] فأعجب

---

(١) جورج فلهلم فريدريك هيجل (١٧٧٠ —١٨٣١) فيلسوف ألماني ولد في شتوتغارت في المنطقة الجنوبية الغربية من ألمانيا. يعتبر هيغل أحد أهم الفلاسفة الألمان، حيث يعتبر أهم مؤسسي المثالية الألمانية في الفلسفة في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي. انظر: الموسوعة الفلسفية المختصرة ص ٥١٢.

(٢) انظر: التأملات في الفلسفة الأولى لديكارت، د. عثمان أمين ص٧٧. وشلنج فيلسوف ألماني، وهو فريدريك شيلنغ ولد عام ١٧٧٥ وتوفي في عام ١٨٥٤ ويعد أحد الكبار الذين صاغوا النظرة الديالكتيكية لتطور المجتمع. وفي عام ١٧٩٨ أصبح استاذا للفلسفة في جامعة ايينا. جعل فلسفة الطبيعة هي أحد اهتماماته لينتقل بعد ذلك لفلسفة الروح. انظر: تاريخ الفلسفة الحديثةص٢٩٤.

(٣) "برتراند أرثر ويليام راسل" (١٨٧٢ - ١٩٧٠)، فيلسوف وعالم منطق ورياضي ومؤرخ وناقد اجتماعي بريطاني. انظر: الموسوعة الفلسفية المختصرة ص٢١٠، موسوعة الفلسفة (٥١٧/١).

(٤) تاريخ الفلسفة الغربية الكتاب الثالث: الفلسفة الحديثة ص١٠٤.

(٥) بواسطة: المذاهب الفلسفية العظمى في العصور الحديثة، د. محمد غلاب، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٤٨م، ص٦٨- ٦٩.

(٦) ارسطوطاليس (٣٨٤ ق. م. — ٣٢٢ ق. م.) أكبر فيلسوف يوناني كان أحد تلاميذ أفلاطون، ومعلم الإسكندر الأكبر، كتب في مواضيع متعددة تشمل الفيزياء، والشعر، والمنطق، وعبادة الحيوان، والأحياء، وأشكال الحكم. وهو مؤسس علم المنطق، قال شيخ الإسلام: (وأما أرسطو وأصحابه فكانوا مشركين يعبدون الأصنام والكواكب، وهكذا كان دين اليونان والروم قبل ظهور دين المسيح فيهم، وكان ارسطو قبل المسيح بنحو ثلثمائة سنة، وكان وزير الاسكندر بن فيلبس المقدوني الذي تؤرخ له اليهود والنصارى التأريخ الرومي، وكان قد ذهب إلى أرض الفرس واستولى عليها) الرد على المنطقيين ص: ٢٨٣. انظر: موسوعة الفلاسفة (٩٨/١)، الموسوعة الفلسفية المختصرة ص٣٨.

(٧) "توما الأكويني" راهب دومينيكاني (١٢٢٥- ١٢٧٤م) أكبر فلاسفة العصور الوسطى النصرانية، ولا يزال تأثيره إلى الآن كبيرا في الكنيسة الكاثوليكية، قسيس وقديس كاثوليكي إيطالي، وفيلسوف ولاهوتي مؤثر ضمن تقليد الفلسفة المدرسية. انظر: موسوعة الفلسفة (٤٢٦/١).

به الكاردينال وكان أوغسطينياً، وشجعه تشجيعاً حارًّا على مواصلة بحثه، وإتمام فلسفته خدمة للدين، وصداً لخدمات الزنادقة.

وفي الموسوعة الفلسفية المختصرة[١]: (ليس هناك أدنى شك في أنه كان مخلصاً لعقيدته الكاثوليكية، فقد كان يعتقد أن فلسفته على وفاق مع الإيمان، وأنها هي الطريق الوحيدة للتوفيق بين الإيمان وما أُحرِز في عصره من نتائج التقدم في المعرفة الطبيعية).

وكان لفلسفة "ديكارت" أعمق الآثار في مختلف أنحاء أوروبا. إبان القرن الثامن عشر[٢]. تقول الكاتبة " جنفياف روديس لويس" واصفة أثر "ديكارت" على الغربيين والبيئة الغربية: (ولقد احتفل بالذكرى المئوية الثالثة لظهور " المقالة في المنهج" عام ١٩٣٧، في العالم بأسره، احتفالًا استثنائيًا، لم يجر مثله لمقالة فلسفية أخرى)[٣].

ومن أهم ما قدمه "ديكارت" لأوروبا[٤] تخليص العقل من نير التقليد المحض، ونبذ الكثير من خرافات الكنيسة، وما أدخلته في الدين وليس منه، مما سبب الإلحاد والشك. وإعطاء العقل شيئا من حقوقه. وتخليص أوروبا من الشك في وجود الله والنفس إلى اليقين. واجتهد في إبعاد فلسفة "أرسطو" ومنطقه عن الكنيسة وحاربها ودحضها. يقول الشيخ مصطفى صبري: (فجاء "ديكارت" فألغى ثنائية العقل والإيمان، باطراح الإيمان[٥] وإعادة حقوق العقل إليه، وخلصه من الحسبانية قاضيًا على الشك بسلاح من الشك فابتدأ به دورًا جديدًا، وانتهت القرون الوسطى التي جعلت الإيمان أصلا في اليقين والعقل تابعا له،

---

(١) ص١٨٩.

(٢) انظر: مقدمة "مقال عن المنهج" ص٢٧، تاريخ الفلسفة الحديثة ص٩٧.

(٣) ديكارت والعقلانية ص٩.

(٤) أفردت لذلك مبحثاً في بحث مستقل بعنوان (منهج رينيه ديكارت) وهو المبحث الأول من الفصل الأول منه.

(٥) أي إيمان الكنيسة المزيف المتعارض مع الحقائق كما بين الشيخ نفسه في الكتاب نفسه (٢/ ٢١٥) – والإيمان في الكنيسة يعني التسليم غير المبرهن، ومنه الثالوث والتجسد وغيره من معتقداتهم الباطلة! ! – لا اطراح وجود الله وتعظيم الدين والرد على الملاحدة الذي جعله ديكارت من أهم وظائفه.

فكان ذلك ضربة على النصرانية طبعا)[١].

مؤلفات "ديكارت":

١- " كتاب العالم": ذكر "ديكارت" أنه أنفق بعض السنين في الدرْس في هذا الكتاب[٢]. ويقول عنه: (ولما كنت قد اجتهدت في شرح أصول تلك الحقائق في رسالة منعتني بعض الاعتبارات من إذاعتها)[٣]، يقول محمود الخضيري محقِّق كتاب "مقال عن المنهج": (يقصد كتابه العالم. . وكان قد بدأ الكتابة فيه في أواخر عام ١٦٢٩). والذي منعه من إذاعته خوفه من بطش الكنيسة. يقول "ديكارت": (مضت الآن ثلاثة أعوام منذ انتهيت من الرسالة التي تحتوي على كل هذه الأشياء، وأخذت مراجعتها كي أضعها بين يدي طابع، عندما علمت أن أشخاصًا أجلَّة، ولهم السلطة على أعمالي ما لا يقل عمَّا لعقلي من السلطة على أفكاري، لم يقروا رأياً في علم الطبيعة أذاعه البعض[٤] قبل الآن بقليل. ولا أريد أن أقول: إني كنت على هذا الرأي، لكني أريد أن أقول: إنني لم ألاحظ فيه قبل استنكارهم، ما أستطيع أن أتوهمه مضرًّا بالدين أو بالدولة)[٥]. وهذا يعني أن ديكارت يريد التمييز بين ما يراه حقًّا في الكنيسة وما يراه باطلا، وأنه استخدم عقله في التخلص من بعض خرافات الكنيسة. ولكن ذكر سبب عدم نشر كتابه هذا، وهو علمه بما أصاب "جاليليو"، ورغبته في عدم إثارة رجال الدين عليه، الذين كانوا يعارضون بشدة وببطش كل ما يعارض طبيعيات "أرسطو" الكاذبة. وقد نشره فيما بعد وطبع[٦].

---

(١) موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين (٢/ ٢١٥).

(٢) مقال عن المنهج ص١٢٠.

(٣) مقال عن المنهج، ص١٦٨.

(٤) يقول المحقق معلقا هنا: (يقصد بالبعض غاليليه، وبالأشخاص الذين يجلهم رجال الدين الذين كانوا يختصون بمراقبة الحركة الفكرية، ولقد أذاع غاليليه في سنة ١٦٣٢ كتابه الذي يقول فيه بدورة الأرض، فدانته محكمة التفتيش برومة، ولقد أتم ديكارت كتابه العالم سنة ١٦٣٣) حاشية: مقال عن المنهج، ص١٨٩.

(٥) مقال عن المنهج، ص١٨٩.

(٦) بترجمة أميل خولي بعنوان (العالم أو كتاب النور)، دار المنتخب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٢- " مقال عن المنهج " وأسماه هو: "مقال في المنهج لحسن توجيه العقل والبحث عن الحقيقة في العلوم" [١]، وهو أول كتبه، وقد ذكر في كتابه "التأملات" ما يبين ذلك، يقول في "التأملات" [٢]: (وقد تقدمت في ذلك "المقال في المنهج" بالرجاء إلى جميع من قد يجدون فيما كتبت ما يستحق النقد أن يتفضلوا بتنبيهي إليه).

٣- " تأملات في الفلسفة الأولى" يقول "ديكارت" في سبب تأليفه: (وقد تنبأت بما قد يجده كثيرون من صعوبة في تصور أسس الميتافيزيقا، حاولت أن أشرح أهم مباحثها في كتاب "تأملات"[٣] ليس في الأصل كبيرًا، ولكن زاد حجمه واتضحت مادته كثيرًا بما أضيف إليه من اعتراضات؛ أرسلها إلي بصدده أشخاص كثيرون من المتجرين جدًّا في العالم، ومن ردود قيَّدتها على تلك الاعتراضات) [٤]. وكان رد فيه على الهجمات والاعتراضات التي وردت عليه من اللاهوتيين واليسوعيين.

٤- " مبادئ الفلسفة" وهذا كتابه الرئيسي في الفلسفة؛ أهداه للأميرة "إليزابث" كبرى بنات "فردريك" ملك بوهيما. وكتب الإهداء لها في مقدمته.

ويقول "ديكارت": (وأخيرًا لما بدا لي أن تلك الرسائل السابقة قد مهَّدت أذهان القراء لتلقي مبادئ الفلسفة؛ رأيتُ أيضًا أن أنشر هذه "المبادئ")[٥]. وكان بين تأليف "مقال عن المنهج " وهذا الكتاب قريب من اثني عشر سنة.

٥- "انفعالات النفس" [٦]، طلبت منه كتابته الأميرة "أليزابت"، وهو آخر كتاب أصدره في حياته؛ يتكلم فيه عن انفعالات النفس من غضب وحزن ورضا وفرح ونحوها. وبيَّن فيه مذهبه في الأخلاق.

---

(١) انظر: مبادئ الفلسفة ص٤٣- ٤٥.

(٢) ص٤٧.

(٣) وعنوانه كما هو على غلافه (التأملات في الفلسفة الأولى) ترجمه إلى العربية وقدم له وعلق عليه: عثمان أمين.

(٤) مبادئ الفلسفة ص٤٣- ٤٥.

(٥) مبادئ الفلسفة ص٤٣- ٤٥.

(٦) طبع بترجمة وتقديم وتعليق: جورج زيناتي. دار المنتخب العربي.

المبحث الثاني: مقدمات حول القضاء والقدر

المقدمة الأولى: معنى القضاء والقدر في اللغة والشرع:

القضاء لغة: هو الحتم والفراغ والإتمام، والقدر في اللغة: بمعنى التقدير[(١)].

وهما في الشرع بمعنى: تقدير الله تعالى الأشياء في القِدَم، وعلمه سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده وعلى صفات مخصوصة، وكتابته سبحانه لذلك، ومشيئته لها، ووقوعها على حسب ما قدرها، وخَلْقُه لها[(٢)].

المقدمة الثانية: منزلة الإيمان بالقدر من الدين:

الإيمان بالقدر أحد أركان الإيمان الستة التي وردت في قوله صلى الله عليه وسلم عندما سأله جبريل عليه السلام عن الإيمان: (أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ) [(٣)]، وقال صلى الله عليه وسلم: (كُلُّ شَيءٍ بِقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ) [(٤)]، وقد ورد ذكر القدر في القرآن كثيراً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]. عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جَاءَ مُشْرِكُوا قُرَيْشٍ يُخَاصِمُونَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وَسَلَّمَ في القَدَرِ، فَنَزَلَتْ ﴿ يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا۟ مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[(٥)]. وقال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾ [الأحزاب: ٣٨] أي: قضاءً مقضياً وحكماً مبتوتاً. وقال تعالى: ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة (٥/٦٢)، تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة (ص٤٤١-٤٤٢).

(٢) القضاء والقدر، د. عبدالرحمن المحمود ص٤٠.

(٣) رواه مسلم (٨).

(٤) رواه مسلم (٢٦٥٥).

(٥) رواه مسلم (٢٦٥٦).

فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا ﴾ [الفرقان: ٢].

قال النووي: (تظاهرت الأدلة القطعيات من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة وأهل الحل والعقد من السلف والخلف على إثبات قدر الله سبحانه وتعالى) (١). وقال ابن حجر: (مذهب السلف قاطبة أن الأمور كلَّها بتقدير الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٖ مَّعۡلُومٖ﴾ [الحجر: ٢١])(٢).

المقدمة الثالثة: مراتب الإيمان بالقدر:

لا يتم الإيمان بالقدر حتى يُؤمَن بأربع مراتب(٣)، وهي:

المرتبة الأولى: مرتبة العلم: وهي الإيمان بعلم الله المحيط بكل شيء الذي لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض، وأن الله قد علم جميع خلقه قبل أن يخلقهم، وعلم ما هم عاملون بعلمه القديم، وأدلة هذا كثيرة منها قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾ [الحشر: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا ﴾ [الطلاق: ١٢]. وقال تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۚ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا وَلَا حَبَّةٖ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ وَلَا رَطۡبٖ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وهو دليل للكتابة أيضاً.

المرتبة الثانية: مرتبة الكتابة: وهي الإيمان بأن الله كتب مقادير جميع الخلائق في اللوح المحفوظ، ودليل هذا قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ

(١) شرح مسلم (١/١٥٥).

(٢) فتح الباري (١١/٤٧٨).

(٣) انظر: العقيدة الواسطية ص١٠٣-١٠٧، شفاء العليل ص٦٦.

وَٱلْأَرْضِ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠].

وقوله صلى الله عليه وسلم: (كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ)(١).

المرتبة الثالثة: مرتبة الإرادة والمشيئة: وهي الإيمان بأن كل ما يجري في هذا الكون فهو بمشيئة الله سبحانه وتعالى؛ فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فلا يخرج عن مشيئته شيء، والدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣ -٢٤]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩].

المرتبة الرابعة: مرتبة الخلق: وهي الإيمان بأن الله تعالى خالق كل شيء، ومن ذلك أفعال العباد، فلا يقع في هذا الكون شيء إلا وهو خالقه، ولا خالق غيره، لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]. وقوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦].

(١) رواه مسلم (٢٦٥٣).

الفصل الأول: مباحث حول الإرادة

المبحث الأول: إرادة الإضلال عند ديكارت

ينفي ديكارت عن الله إضلال أو إرادة إضلال من يشاء، مع إثباته قدرة الله عليه، ويرى أن ذلك من علامات النقص والضعف.

يقول ديكارت: (من المحال أن يضلَّني الله؛ إذ إن في الخداع أو الغش نقصًا، ولئن يكن يبدو أنَّ استطاعةَ المخادعة من علائمِ البراعة والقوة؛ فلا جرم أن تعمُّد المخادعة دليل على الضعف أو على الخبث؛ وهما أمران لا يمكن أن يوجدا في الله)[١]. وقال: (من المحال أن يشاء الله أن يضلني)[٢].

ويقول: (إذا كان مما يتنزه الله واسع الكرم والرحمة أن يكون قد خلقني عُرضة لضلالٍ مقيمٍ؛ فيبدو كذلك مما لا يليق بمقامه أن يأذن بوقوعي في الضَّلال أحياناً، وليس في استطاعتي أن أشكَّ في أن هذا يقع بإذنه)[٣].

وفي كلام ديكارت هذا إذا عرض على الوحي المعصوم والعقل السليم حقٌّ وباطل؛ أما الباطل فجعله من المحال أن يضل الله من يشاء، وجعله إرادة الله الإضلال – لمن يستحقه – من علامات الخُبث والضعف؛ وهو وإن كان الله تعالى لا يظلم أحداً، ولا يضل قوماً بعد إذا هداهم حتى يبين لهم ما يتقون، ولم يترك الخلق بلا رسل، ولا كتب تبين لهم الحق، لكن ديكارت قال: (مما لا يليق بمقامه أن يأذن بوقوعي في الضلال أحياناً)، وهذا خطأ كبير.

وكذا أخطأ في نفيه المخادعة عن الله بإطلاق.

فيقال: جعله إضلال الله من يشاء مما لا يليق به، ومن علامة الضعف، قول بلا علم، بل من الكمال والقدرة والحكمة أحياناً والعدل إضلال من لا يستحق الهداية. فإن هذا الإضلال شيء والله تعالى على كل شيء قدير، لذلك قال الإمام أحمد: (القدرُ قدرة

---

(١) التأملات في الفلسفة الأولى ص١٧٨، ١٧٠. وانظر منه: ص١٢٩، ١٦٤. وانظر: مبادئ الفلسفة ص٧٠.

(٢) التأملات في الفلسفة الأولى ص١٧٩.

(٣) التأملات ص١٧٧– ١٧٨.

الله)[1]، وقد بين تعالى أنه يضلُّ من يشاء، ويريد أن يضلَّ من يشاء، منها قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: ٤]. وقال تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمۡ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ﴾ [النحل: ٩٣]، وقوله: ﴿بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَهۡوَآءَهُم بِغَيۡرِ عِلۡمٍۖ فَمَن يَهۡدِي مَنۡ أَضَلَّ ٱللَّهُۖ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ [الروم: ٢٩]، وقوله: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنٗاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ﴾ [فاطر: ٨]، وقال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجٗا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِۚ كَذَٰلِكَ يَجۡعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٥]. وغيرها من الآيات الكثيرة، وقد آمن بها أهل السنة والجماعة من غير تحريف، فإن فيها إثبات الكمال لله تعالى، وهو ما يدل عليه العقل السليم، فإن الضلال لو لم يكن الله خالقه لكان يوجد في ملكه تعالى ما لا يشاؤه، وهذا تنقص لكمال مُلكه.

ومن الخطأ في كلام ديكارت نفي المخادعة عن الله تعالى بإطلاق، وهو وإن كان الله تعالى ينزَّه أن يخادع من لا يستحق ذلك، إلا أنه تعالى يخادع من يخادعه؛ لذلك لم يجئ في أسماء الله (المخادع) هكذا بإطلاق؛ لأن المخادعة بإطلاق تكون نقصاً والله منزه عنه، وأسماء الله كلها حسنى لا نقص فيها بوجه.

كما أنه لا يجوز أن يوصف الله تعالى بالمكر والكيد والاستهزاء ونحوها وصفاً مطلقاً؛

(١) انظر: شفاء العليل ص٢٨.

لأنه حينئذٍ لا يكون كمالاً. لكن من كماله تعالى أن يستهزئ بمن يستهزئ به أو بآياته أو رسله وان يخادع من يخادعه وهكذا في نحوها من الصفات ، وهذا من كمال قدرته وملكه وقهره وقوته، وهذا يدل عليه العقل فإن من يخادَع وهو لا يستطيع مقابلة ذلك فهو من علامات الضعف، لذلك جاء القرآن بالكمال لله تعالى قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]. فالمخادعة كالمكر والكيد والاستهزاء يكون كمالاً إذا كان على وجه المقابلة، ويكون حينئذٍ من الكمال، وضده يكون من الضعف والعجز والله تعالى منزه عنه. قال تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ۚ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠]. وهذا مكر بأعداء الله الذين كانوا يمكرون برسول الله صلى الله عليه وسلم. وقال تعالى عن المنافقين: ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٤-١٥]. وهذا استهزاء بالمنافقين.

والحقُّ الذي في كلام ديكارت نوعان:

الأول: الثاني: إثبات قدرة الله على إضلال من يشاء، وهو يفهم من مجمل كلامه وربما دل عليه قوله: (وليس في استطاعتي أن أشكَّ في أن هذا يقع بإذنه).

الثاني: نفيه عن الله تعالى إضلال الناس إضلالاً عامًّا، بحيث لا يوجد طائفة مهتدية على وجه الأرض، وجعل الخلق يتخبطون في ضلال مقيم. وهذا مفهوم من كلامه كقوله: (فيبدو كذلك مما لا يليق بمقامه أن يأذن بوقوعي في الضَّلال أحياناً)، فإذا نزه الله عن إضلال فرد، فهو ينفي عنه الإضلال العام من باب أولى، وكذا قوله: (مما يتنزه الله واسع الكرم والرحمة أن يكون قد خلقني عُرضة لضلالٍ مقيمٍ)، وسأتكلم بإذن الله عن كل نوع على حدة:

النوع الأول: وهو قدرة الله على إضلال من يشاء فقد بينها تعالى في القرآن في آيات كثيرة، سبق ذكر بعضها، وهو يدل على قدرته تعالى عليه. ويدل على ذلك أيضاً الآيات الكثيرة التي فيها أنه تعالى على كل شيء قدير؛ فإن الإضلال شيء فهو داخل تحت القدرة.

النوع الثاني: نفي أن يضل الله تعالى خلقه إضلالاً عامًّا، بحيث لا يعرفون الحق من الباطل، أو تركِهم من غير أن تقوم الحجة عليهم، وهذا النفي حقٌّ فإن الله تعالى رحيم بعباده، والأدلة على ذلك كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال: ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر: ٧١]، وغيرها من الآيات.

وقد بيَّن سبحانه أنه إنما أضل من أضل بسبب منه يستحق به ذلك، فقال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [الصف: ٥]، يقول الإمام الطبري في تفسيرها: (فلمَّا عدَلوا وجاروا عن قصد السبيل أزاغ الله قلوبهم: يقول: أمال الله قلوبهم عنه. يقول: والله لا يوفِّق لإصابة الحقّ القوم الذين اختاروا الكفر على الإيمان)ا. هـ. وقال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠].

وبين تعالى أن سبب دخول الكفار النار هي أعمالهم، قال الله تعالى عن أهل النار: ﴿ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْخُلْدِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ [يونس: ٥٢]، وقال تعالى: ﴿فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ

هَٰذَآ إِنَّا نَسِينَٰكُمۡۖ وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡخُلۡدِ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾ [السجدة: ١٣-١٤]. واعترف أهل النار بذلك كما حكى الله تعالى قولهم، قال سبحانه: ﴿أَلَمۡ تَكُنۡ ءَايَٰتِي تُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَكُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ١٠٥ قَالُواْ رَبَّنَا غَلَبَتۡ عَلَيۡنَا شِقۡوَتُنَا وَكُنَّا قَوۡمٗا ضَآلِّينَ ﴾ [المؤمنون: ١٠٥-١٠٦].

والآيات في هذا المعنى كثيرة.

المبحث الثاني: إرادة الخالق وإرادة المخلوق عند ديكارت

أثبت ديكارت حرية العبد، إلا أنه جعلها حرية مطلقة، بل قد غلا في إرادته حتى جعلها مثل إرادة الله — تعالى عن ذلك – يقول ديكارت: (لا أتصوَّر إرادةً أوسع من إرادتي، صحيحٌ أنَّ في الله زيادة على حرية الإرادة، علماً وقدرة أعلى من علمي وقدرتي، لكن الحرية نفسها؛ أي القدرة على إرادة شيء أو عدم إرادته، ليس في الله أكثر اتساعاً ممَّا فيَّ)[١].

فهو جعل قدرة الله وعلمه أعظم من قدرة وعلم المخلوق، وأنه لا مقارنة في ذلك بين الخالق والمخلوق، لكنه جعل القدرة على الإرادة عند المخلوق مماثلة لها عند الخالق، ولا شك أن هذا تمثيلٌ من هذا الوجه؛ لأنه لم يقتصر على التشابه في المعنى اللغوي، بل عداه إلى أكثر من ذلك. والله تعالى يقول: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١]. يقول الإمام نعيم ابن حماد: (من شبَّه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحَد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهاً)[٢].

ويقول ديكارت: (فمع أن هذه الإرادة أعظم في الله مما هي فيَّ أنا، دون أي وجه للمقارنة؛ وذلك إما لأن انضمام المعرفة والقدرة إليها يجعلها أمتن وأشدَّ تأثيراً، وإما لأن

---

(١) التأملات ص١٧٢.

(٢) رواه الذهبي في السير (٦١٠/١٠)، وذكره في (٢٩٩/١٣) وقال: سمعناه بأصح إسناد عن محمد ابن إسماعيل الترمذي. وصححه الالباني في مختصر العلوص: ١٨٤. وقال اللالكائي في اعتقاد اهل السنة (٥٣٢/٣)(٩٣٦): ذكره عبد الرحمن قال ثنا عبد الله بن محمد بن الفضل الصيداوي قال: قال نعيم بن حماد به. ففيه متابعة الصيداوي للترمذي. فالأثر صحيح.

الموضوعات التي تتعلق بها إرادة الله كثيرة لا يحصرها العد؛ فإنها على الرغم من هذا لا تبدو لي في الله أكبر مما هي فيَّ، إذا أنا اعتبرتها من حيث هي على جهة الصورة وعلى جهة التحديد)[١]. فالتمثيل عنده إذا اعتبرها على جهة الصورة وعلى جهة التحديد، وليس فقط في المعنى اللغوي، وواضح من هذا والله أعلم التباس مسألة القدر المشترك عند ديكارت بين ما يوصف به الرب وما يوصف به المخلوق عنده.

ويقول: (لا يصحّ أن أشكو من أنَّ الله لم يهبني حرية اختيار أو إرادة ذات حظ كافٍ من الرحابة والكمال، فالواقع أن تجارب وجداني تشهد بأن لي إرادة ضافية مترامية لا تحصرها حدود، ولا تحبسها قيود. . بحيث لا أتصور غيرها أوسع وأرحب منها. ولما كانت إرادتي بمثل هذه القوَّة؛ فهي على وجه الخصوص الأمر الذي يجعلني أحكم أني على صورة الله ومثاله)[٢].

فديكارت يظن أن كون الله تعالى أعطاه الحرية الكاملة على الاختيار؛ أن حريته وإرادته كاملة كإرادة الله، وحاول أن يفرق بين إرادة الله وإرادته بفروق أُخرى إلا أن هذا لم يخرجه من التمثيل من بعض الجهات، فإن حرية المخلوق ليست مطلقة فإنه لا يشاء إلا بعد مشيئة الله تعالى. وبين إرادة المخلوق وإرادة الخالق تميُّز من وجه واشتراك من وجه، والاشتراك الذي بينهما هو المعنى اللغوي، وهو كلي لا يوجد إلا في الذهن، أما في الخارج فلا تماثل بينهما، وهذا هو المشكِّك أو المتَّفق، حيث يشتركان في المعنى اللغوي ويختلفان في الكيفية والقدر، وهذا باب أخطأ في فهمه كثير من الخلق. والمشكك هو كما قال الجرجاني: (الكلي الذي لم يتساو صدقه على أفراده، بل كان حصوله في بعضها أولى أو أقدم أو أشد من البعض الآخر؛ كالوجود فإنه في الواجب أولى وأقدم وأشد مما في الممكن)[٣].

وقول ديكارت: (الأمر الذي يجعلني أحكم أني على صورة الله ومثاله) كأنه فهم فهماً خاطئاً الأثر الذي جاء في التوراة[٤] ووافقته السنة الصحيحة، ولفظ التوراة التي بين أيدينا

(١) التأملات ص١٨٧.

(٢) التأملات ص١٨٦-١٨٧. وانظر: مبادئ الفلسفة ص٧٣.

(٣) التعريفات ص: ٢١٤.

(٤) كان ديكارت معظما للدين النصراني، وقد بسطت ذلك في بحثي (موقف ديكارت من الدين) وقد

اليوم: (وقال الله: نعمل الإنسان على صورتنا كشبهنا)[١]، ولم يقل: على مثالنا، وهو كما جاء في الحديث الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (خلَقَ الله آدمَ على صورَتِهِ)[٢]، والضمير هنا عند المحققين من أهل السنة عائد على الله تعالى، أي على صورة الله، ولكن ليس المراد التمثيل كما فهمه ديكارت هنا، وإنما هو وجْهُ شَبَهٍ لا تعرف كيفيته، ويشبه هذا ما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (أَوَّلُ زُمرَةٍ تلِجُ الجَنَّةَ صُورتُهُمْ على صُورةِ القَمَرِ لَيلَةَ البَدْرِ)[٣]، وفي رواية عند البخاري[٤]: (وجُوهُهُمْ على صُورةِ القَمَرِ لَيلَةَ البَدْرِ). فكون وجوههم على صورة البدر لا يلزم منه أن وجوههم تماثل القمر، لكن هو شبه من بعض الوجوه وهو النور والجمال ونحو ذلك. قال شيخ الإسلام ابن تيمية تعليقاً على هذا: (وشبه الشيء بالشيء يكون لمشابهته له من بعض الوجوه، وذلك لا يقتضي التماثل الذي يوجب أن يشتركا فيما يجب ويجوز ويمتنع. . بل هنا ثلاثة أشياء، أحدها: القدر المشترك الذي تشابها فيه، وهو معنى كلي لا يختص به أحدهما، ولا يوجد كلياً عاماً مشتركاً إلا في علم العالِم. والثاني: ما يختص به هذا كما يختص الرب بما يقوم به من الحياة والعلم والقدرة. والثالث: ما يختص به ذاك كما يختص به العبد من الحياة والعلم والمقدرة، فما اختص به الرب عز وجل لا يشركه فيه العبد، ولا يجوز عليه شيء من النقائص التي تجوز على صفات العبد، وما يختص به العبد لا يشركه فيه الرب ولا يستحق شيئا من صفات الكمال التي يختص بها الرب عز وجل. وأما القدر المشترك كالمعنى الكلي الثابت في ذهن الإنسان فهذا لا يستلزم خصائص الخالق ولا خصائص المخلوق فالاشتراك فيه لا محذور فيه)[٥].

حُكِّم بفضل الله في مجلة جامعة أم القرى.

(١) سفر التكوين (١/٢٦).

(٢) متفق عليه رواه البخاري (٥٨٧٣)، ومسلم (٢٨٤١).

(٣) متفق عليه رواه البخاري (٣٠٧٣)، ومسلم (٢٨٣٤).

(٤) ح(٦١٨٧).

(٥) الجواب الصحيح (٣/٤٤٢-٤٤٤).

المبحث الثالث: الجمع بين الإيمان بالقدر وحرية العبد عند ديكارت

يؤمن ديكارت بالتقدير السابق من الله تعالى للأشياء، وإثبات إرادة العبد، وهذا حقٌّ، لكنه طرح سؤالاً: كيف يمكن التوفيق بين الحرية الإنسانية، وبين التقدير الإلهي؟ وأجاب بأن فهم ذلك صعب وعويص بل ممتنع على المخلوق لأنه متناهي الفكر، فقال: (نعلم بعلمٍ يقينيٍّ جدًّا أنَّ الله قدّر الأشياء جميعاً تقديراً سابقاً على حصولها، ولكن بما أنَّ ما قد علِمْناه عن الله من قبل يؤكِّد لنا أن قدرته قد بلغت من العظمة مبلغاً يجعلنا من الآثمين لو خطَر لنا أنه كان بمقدورنا أن نعْمل شيئاً لم يقدِّره من قبل. فمن الميسور أن نتورَّط في صعوبات عويصة جدًّا لو أردنا أن نوفِّق بين حرية إرادتنا وبين أوامر الله، وحاولنا أن نفهم هاتين الحقيقتين، وكأن عقولنا تستطيع أن تتناول حرية اختيارنا وتقدير العناية الأزلية فتحيط بهما إحاطة. في حين أنَّنا لن نجد عناءً في التخلص من تلك الصعوبات إذا التفتنا إلى أن فكرنا متناهٍ، أن قدرة الله الشاملة – تلك القدرة التي علم بها كل ما هو كائن أو ما يمكن أن يكون، بل أراده منذ الأزل– هي قدرة لامتناهية. والحاصل أننا نملك من العقل ما يكفي لأن نعرف بوضوح وتميُّز أن تلك القدرة في الله؛ وليس لدينا منه ما يكفي لأن نفهم مدى تلك القدرة إلى الحد الذي نعلم معه كيف تأذن بأن تكون أفعالنا بتمامها حرة غير مقيدة، وإننا من جهة أخرى لواثقون من الحرية وعدم التقيد القائمين فينا بحيث لا نعرف شيئاً بوضوح أكثر مما نعرفهما؛ ولذلك لا ينبغي أن تكون قدرة الله الكاملة مانعة لنا من هذا الاعتقاد، فإن من الخطأ أن نشك فيما ندركه جوانب ونعلم بالتجربة وجوده في أنفسنا؛ لأننا لا نفهم شيئاً آخر نعلم أنه ممتنع على الفهم بطبيعته) (١).

هذا كلام ديكارت، وفيه أيضاً صواب كثير، فقوله: إننا من (الآثمين لو خطَر لنا أنَّه كان بمقدورنا أن نعمل شيئاً لم يقدِّره من قبل) هذا حقٌّ لا شك فيه، فمن لم يؤمن بالقدر فهو على ضلال أو كفر فإن الإيمان بالقدر أحد أركان الإيمان الستة كما سبق ذكره. وكذلك إيمانه بحرية العبد.

ولكن قوله بصعوبة فهم الجمع بين حرية العبد وبين أوامر الله أو وبين القدر، فهذا

(١) مبادئ الفلسفة ص٧٦– ٧٧.

عنده، أما عند كثير غيره فلا يمتنع ولا يصعب فهم ذلك.

فالقدر أربعة مراتب كما سبق: العلم، والكتابة، والخلق، والمشيئة.

فالعلم والكتابة لا يعارضا حرية العبد؛ لأنهما لا يلزم منهما أن يكون العبد مُكرهاً على الفعل، بل هما كاشفان لما سيختاره العبد؛ لأن الله تعالى يعلم الشيء قبل وقوعه، فعلم ما سيختاره العبد من غير إكراه، وكتبه عليه، وكذلك الخلق والمشيئة، لذلك نُقل عن كثير من أئمة السلف: (ناظروا القدرية بالعلم فإن أقروا به خصموا وإن أنكروا كفروا) [(١)]، قال ابن رجب: (يريدون أن من أنكر العلم القديم السابق بأفعال العباد، وأن الله تعالى قسمهم قبل خلقهم إلى شقي وسعيد، وكتب ذلك عنده في كتاب حفيظ فقد كذب بالقرآن فيكفر بذلك، وإن أقروا بذلك وأنكروا أن الله خلق أفعال العباد وشاءها وأرادها منهم إرادة كونية قدرية فقد خُصموا؛ لأن ما أقروا به حجة عليهم فيما أنكروه، وفي تكفير هؤلاء نزاع مشهور بين العلماء، وأما من أنكر العلم القديم فنص الشافعي وأحمد على تكفيره وكذلك غيرهما من أئمة الإسلام)[(٢)].

فإرادة العبد سبب معه أسباب أخر؛ فإذا وجدت كان ذلك سبباً في خلق الله لفعل العبد وإخراجه من العدم إلى الوجود، كما أن الزارع يزرع البذْرة ويسقيها ويعرضها للشمس، وغير ذلك من الأسباب، فإذا انتفت الموانع كان ذلك سبباً في خلق الله تلك الشجرة.

وكذلك الكلام في مشيئة الله تعالى، فلا تكون مشيئة العبد إلا بعد مشيئة الله، قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨-٢٩]، قال القرطبي والبغوي: فبيَّن بهذا أنه لا يعمل العبد خيراً إلا بتوفيق الله، ولا شرًّا إلا بخذلانه، وخذلان العبد بسبب منه كما تقدم.

يقول الشيخ عبدالرحمن بن سعدي رحمه الله كلاماً فيه جواب واضح على ما استصعبه ديكارت، يقول: (إن العبد إذا صلى وصام وفعل الخير، أو عمل شيئاً من المعاصي؛ كان هو الفاعل لذلك العمل الصالح، وذلك العمل السيئ، وفعله المذكور بلا ريب قد وقع باختياره، وهو يحسُّ ضرورةً أنه غير مجبور على الفعل أو الترك، وأنه لو شاء لم يفعل، وكان

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣٤٩/٢٣)، طريق الهجرتين (١٥١/١)، شرح العقيدة الطحاوية ص: ٣٠٢.

(٢) جامع العلوم والحكم ص: ٣٩.

هذا هو الواقع؛ فهو الذي نص الله عليه في كتابه، ونص عليه رسوله؛ حيث أضاف الأعمال صالحها وسيئها إلى العباد، وأخبر أنَّهم الفاعلون لها، وأنَّهم ممدوحون عليها إن كانت صالحة ومثابون، وملومون عليها إن كانت سيئة ومعاقبون عليها.

فقد تبيَّن بلا ريب أنها واقعة منهم باختيارهم، وأنَّهم إذا شاءوا فعلوا، وإذا شاءوا تركوا، وأنَّ هذا الأمر ثابت عقلاً وحساً وشرعاً ومشاهدة.

ومع ذلك إذا أردت أن تعرف أنها وإن كانت كذلك واقعة منهم كيف تكون داخلة في القدر، وكيف تشملها المشيئة؟ فيقال: بأيِّ شيءٍ وقعت هذه الأعمال الصادرة من العباد خيرها وشرها؟ فيقال: بقدرتهم وإرادتهم؛ هذا يعترف به كل أحد، فيقال: ومن خلق قدرتهم وإرادتهم ومشيئتهم؟ فالجواب الذي يعترف به كل أحد: أن الله هو الذي خلق قدرتهم وإرادتهم، والذي خلق ما به تقع الأفعال هو الخالق للأفعال. فهذا هو الذي يحل الإشكال، ويتمكَّن العبد أن يعقل بقلبه اجتماع القدر والقضاء والاختيار.

ومع ذلك فهو تعالى أمدَّ المؤمنين بأسباب وألطاف وإعانات متنوعة وصرف عنهم الموانع؛ كما قال صلى الله عليه وسلم: (أما من كان من أهل السعادة؛ فسييسر لعمل أهل السعادة)، وكذلك خذل الفاسقين، ووكلهم إلى أنفسهم؛ لأنهم لم يؤمنوا به، ولم يتوكَّلوا عليه، فولَّاهم ما تولَّوا لأنفسهم)[1].

(١) التنبيهات اللطيفة على ما احتوت عليه العقيدة الواسطية من المباحث المنيفة ص٩٠-٩١. ضبط نصها وخرج أحاديثها محمد سليمان آل بسام.

الفصل الثاني: مباحث حول الشر والخطيئة

المبحث الأول: سبب وقوع الخطأ والشر عند ديكارت

طرح ديكارت هذا السؤال كثيراً وهو: (ما منشأ ما نقع فيه من خطأ؟)؛ ففرض أولاً أن الخطأ سلبٌ وليس وجوداً، وليس مخلوقاً، وأنه ناشئ من النقص الذي في الإنسان، يقول: (إذا نظرتُ إلى نفسي باعتبار أني مشارك في اللاوجود [العدم]؛ أي باعتبار أنه ينقصني أشياء كثيرة، وجدتُني عرضة لعيوب لا تحصى، وهذا علَّة الخطأ فيما يبدو، فليس الخطأ شيئاً واقعياً إيجابياً معتمداً على الله، بل هو سلبٌ وعيب؛ من أجل هذا لم يكن غلطي محتاجاً إلى ملَكة يمنحني الله إياها لهذا الغرض خاصة)[١].

إلا أنه استدرك على هذا الفرَض، فقال: (لكن هذا التفسير غير مقنع؛ ذلك أن الخطأ ليس سلباً بحتاً، بل هو "حرمان" أي نقص إيجابي، وليس هو نقصاناً في المعرفة، وإنما هو عيب في الحكم؛ وهو من أجل ذلك يتطلَّب علة إيجابية غير العدم)[٢]. ويقول: (وأما الحرمان الذي هو وحده قوام صورة الخطأ والإثم فليس في حاجة إلى مشاركة الله فيه؛ لأنه ليس شيئاً ولا موجوداً، ولأننا إذا أرجعناه إلى الله باعتباره علة له لما وجب أن يسمى حرماناً، بل نفيا وفقاً لمعنى هذين اللفظين في اصطلاح المدرسيين)[٣].

وكلامه هذا يقتضي بحث مسائل؛ وهي: هل الخطأ والشر عدم أو وجود؟ وهل هو مخلوق أو لا؟ وأما هل كون الشر حرماناً أو لا فسأبحثه فيما يأتي إن شاء الله:

فالجواب: أنَّ الشر منه ما هو عدم، ومنه ما هو وجود، والموجود منه مخلوق؛ فأما دليل الوجود فهو الواقع أولاً، وكونه مخلوقاً؛ فإن العدم غير مخلوق، فكونه مخلوقاً يدل على وجوده؛ يقول الله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝﴾، فجعل الشر مخلوقاً، ويقول النبي صلى الله عليه وسلم: (مَنْ نَزَلَ مَنْزِلاً ثمَّ قَالَ: أَعُوذُ بِكلِمَاتِ الله التّامّاتِ

(١) التأملات ص١٧٠.

(٢) التأملات ص١٧١.

(٣) التأملات ص١٩٤.

مِن شَرّ مَا خَلَقَ؛ لَمْ يَضُرّهُ شيءٌ حَتّى يَرْحَلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ)[1].

وأيضاً فالشر شيءٌ، وكل شيءٍ موجودٌ، فهو مخلوق لله، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]. يقول العلامة ابن القيم رحمه الله: (وهو ـ سبحانه ـ خالقُ الخير والشرّ)[2]. وقال النووي رحمه الله: (مذهب أهل الحق أنَّ كل المحدثات فعل الله تعالى وخلقه سواء خيرها وشرها) [3]. وقال ابن حزم رحمه الله: (وذهب أهل السنة كلهم إلى أن جميع أفعال العباد مخلوقة خلقها الله عز وجل في الفاعلين لها)[4].

فالشر الموجود مخلوق لله، والذنب مخلوق لله تعالى، وأما الشر الذي ليس بمخلوق، فهو مثل عدم فعل العبد الذي أزاغ الله قلبه ما خلق له وفُطر عليه، وهذا ليس أمراً وجودياً، يقول الإمام ابن القيم رحمه الله: (إن ما يُبتلى به العبد من الذنوب الوجودية، وإن كانت خلقاً لله تعالى فهي عقوبة له على ذنوب قبلها؛ فالذنب يُكسب الذنب، ومن عقاب السيئةِ السيئةُ بعدها، فالذنوب كالأمراض التي يورث بعضها بعضاً. يبقى أن يقال: فالكلام في الذنب الأول الجالب لما بعده من الذنوب؟ يقال: هو عقوبة أيضاً على عدم فعل ما خلق له وفُطر عليه، فإن الله سبحانه وتعالى خلقه لعبادته وحده لا شريك له، وفطره على محبته وتأليهه والإنابة إليه، كما قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ﴾ [الروم: ٣٠]. فلمَّا لم يفعل ما خُلق له وفُطر عليه من محبة الله وعبوديته والإنابة إليه؛ عوقب على ذلك بأن زيَّن له الشيطان ما يفعله من الشرك والمعاصي، فإنه صادف قلباً خالياً قابلاً للخير والشر، ولو كان فيه الخير الذي يمنع ضده لم يتمكن منه الشر، كما قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤]. . والإخلاص خلوص القلب من تألُّه ما سوى الله تعالى وإرادته ومحبته، فخلص لله فلم يتمكن منه الشيطان، وأمَّا إذا صادفه فارغاً من ذلك تمكن

(١) رواه مسلم (٢٧٠٨).

(٢) شفاء العليل ص١٧٩.

(٣) شرحه على مسلم (٦/ ٥٩).

(٤) الفصل (٢/٨٦) دار الكتب العلمية، وضع حواشيه: أحمد شمس الدين.

منه بحسب فراغه؛ فيكون جعله مذنباً مسيئاً في هذا الحال عقوبة له على عدم الإخلاص، وهو محض العدل.

فإن قيل: فذلك العدم منْ خلَقه فيه؟ فالجواب: هذا سؤال فاسد؛ فإن العدم كاسمه لا يفتقر إلى تعلُّق التكوين والإحداث به، فإن عدم الفعل ليس أمراً وجودياً حتى يضاف إلى الفاعل، بل هو شر محض، والشر ليس إلى الرب سبحانه وتعالى) [١].

وقد يقال: إن الترك فعل، وأن سبب عدم فعل العبد ما خلق له وفُطر عليه هو حيلولة الله تعالى بينه وبين ذلك، وهذه الحيلولة مخلوقة، لكن ظاهر الآية لا يسعف على هذا فإنه تعالى ذكر أنهم هم من زاغوا أولا، وعلى هذا يكون الصواب ما قرره العلامة ابن القيم رحمه الله.

ولما قرر ديكارت أن الخطأ هو "الحرمان" أرجع سبب الحرمان إلى كون الإرادة أوسع من الذهن، وقد قرَّر –كما سبق– أن الإرادة لا نهائية، وقرر أن الذهن متناهٍ لأنه مخلوق، فهو يجهل أشياء كثيرة، فمنشأ الخطأ عنده هو: (أن الإرادة لما كانت أوسع من الذهن نطاقاً، فإني لا أستطيع أن أحبسها في حدوده، بل أبسطها أيضاً على الأشياء التي لا أحيط بها؛ إذاً فالحرمان الذي يكون في الخطأ إنما ينتج من استعمالنا حرياتنا استعمالًا سيئًا) [٢].

فقرر أن هذا الحرمان سببه أفعالنا وتصرفاتنا، وأنه لا يقع على الله تعالى، وبهذا جعل مسؤولية الحرمان تعود على الإنسان وحده؛ فقال: (والمسؤولية في ذلك لا تقع على طبيعتنا، ولا تقع بالتالي على الله، بل تقع على أفعالنا وتصرفاتنا. . فأنا إذاً المسئول وحدي عن الحرمان الذي في الخطأ) [٣].

وقال عن النقصان الذي في الذهن: (هو سلبٌ بحت، وليس حرمانًا ولا نقصًا ذاتيًا ينسب إلى الله وحده) [٤].

ويقول: (وإذن فما منشأ الخطأ عندي؟ إنه ينشأ من أن الإرادة أوسع من الفهم نطاقاً، فلا أبقيها حبيسة في حدوده، بل أبسطها أيضاً على الأشياء التي لا يحيط بها فهمي.

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (٦٠٣/١)، ونقله في شرح الطحاوية (٦٤٥/٢- ٦٤٦).

(٢) التأملات ص١٧٣.

(٣) التأملات ص١٧٣.

(٤) التأملات ص١٧٢.

ولما كانت الإرادة من شأنها ألا تبالي، فمن أيسر الأمور أن تضلَّ، وتختار الزلل بدلا من الصواب، والشرَّ عوضاً عن الخير، مما يوقعني في الخطأ والإثم) [(١)].

وفي كلامه هذا بعرضه على الوحي وعلى العقل أخطاء كثيرة:

الأول: جعله إرادته لا نهائية، وقد سبق الكلام حولها.

الثاني: أنه جعل الشر مجرد الحرمان، وفسَّر الحرمان بأن سببه الجهل، وأن الإرادة تفعل أشياء بلا فهم بكونها صواباً أو خطأ لمحدودية الفهم أو الذهن.

الثالث: أنه سلب كون الخطأ مخلوقاً لله، وقد وافق بهذا المعتزلة عند المسلمين، وقد سبق الرد عليه.

الرابع: جعله عدم الفهم هو سبب الوقوع في الخطأ. فيقال له: لو كان كذلك لما كان على الإنسان ذنب؛ لأنه جعَله لا يستطيع فهم كون ما وقع فيه خطأ أو صواب، فكيف يلام على ما لا يطيقه؛ خاصة إذا جمع هذا مع قوله: (الإرادة شيء واحد لا ينقسم[(٢)] فقد لزم لطبيعتها أننا لا نستطيع أن نقتطع منها شيئاً دون أن نقضي عليها) [(٣)].

وللرد عليه في هذه المسائل أبيِّن – مستعينا بالله تعالى – أموراً؛

الأول: أن العبد يمكن منه بل يجب عليه أن يمنع نفسه من الإرادة الجازمة على الخطأ، وألا يُقدِم على فعل شيء حتى يتأكَّد من كونه صوابًا أو خطأ، خيراً أو خطيئة، فحرية الاختيار الكاملة لا يلزم منها الوقوع في الخطأ.

الثاني: أن العبد إذا عمل عملاً وهو جاهل بكونه خطأً كهذا الجهل الذي يذكره ديكارت فإنه معذور، كما قال تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

الثالث: أن سبب الوقوع في الخطأ والشر ليس هو مجرَّد الحرمان، نعم هو حرمان من

---

(١) التأملات ص١٨٩.

(٢) يقول عثمان أمين في حاشية ص١٩٢: (يقصد حرية الاختيار). وهو ظاهر.

(٣) التأملات ص١٧٣، ونحوه ص١٩٢.

التوفيق لكن سببه كسْبُ العبد – لا الحرمان الذي يصوره ديكارت –، وسببه خذلان العبد ووكْله إلى نفسه، وعدم إعانته والتفضل عليه من الله تعالى، بسبب من العبد نفسه، وقد سبق ذكر الآيات التي بيَّن الله تعالى فيها أن زيغهم وردهم الحق وتكذيبهم سبب الطبع على قلوبهم، وإزاغة الله لقلوبهم، وتركهم في طغيانهم يعمهون، ولا يظلم ربك أحداً.

الرابع: أن الله خالق كل شيء من خير وشر، وقد سبق ذكر أدلته.

الخامس: أن إرادة العبد لا تكون إلا بعد مشيئة الله، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]. فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وقد سبق أيضا بيانه بحمد الله.

السادس: أن النقصان الذي في الذهن ضرورة لكل مخلوق كما قرَّر ديكارت، لكن منه أيضاً نقصٌ سببه من تقصير العبد في الفهم. وقد يكون هذا التقصير مما يلام عليه، فمن نقصان الفهم والذهن ما يعذر به العبد ومنه ما لا يعذر به.

السابع: أن كون الله تعالى خالقاً لأفعال العبد ومُريداً لها لا ينفي مسؤولية العبد عن أفعاله، كما أن علم الله السابق وكتابته المقادير لا ينفي مسؤولية العبد عن ذلك، وقد سبق نقل وشرح قول كثير من أئمة السلف: (ناظروا القدرية بالعلم؛ فإن أقروا به خصموا، وإن أنكروا كفروا).

وأما قول من يقول من أهل البدع: لو كان خالقاً لها لكان هو الفاعل لها والله منزه عن فعل الشر، فهذا سببه عدم التفريق بين الفعل والمفعول والخلق والمخلوق، وهذا أحد أهم أسباب الضلال في باب القدر، مع الأصل الثاني وهو: عدم التفريق بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية.

أما أهل السنة فيفرقون فيقولون: الله خالق فعل العبد والعبد هو الفاعل، وليس الخلق – الذي هو فعل الله – هو المفعول – الذي هو فعل العبد – فالله خالق والعبد فاعل وكاسب، لذلك نُسب الفعل إلى العبد وبيَّن تعالى أن عقاب العاصي بسبب فعله فقال تعالى: ﴿وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْخُلْدِ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٤]، وقال سبحانه: ﴿فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٣٩]، فالخلق فعل

الرب تعالى وهو وصفه، والفعل من طاعة ومعصية قام بالعبد، والله تعالى لا يقوم به الشر والعيب والنقص، فهذا فعل العبد.

قال الإمام ابن أبي العز: (فالحاصل أن فعل العبد فعلٌ له حقيقةً، ولكنه مخلوق لله تعالى ومفعول لله تعالى ليس هو نفس فعل الله، ففرقٌ بين الفعل والمفعول والخلق والمخلوق، والى هذا المعنى أشار الشيخ [(١)] رحمه الله بقوله: (وأفعال العباد خلق الله وكسب من العباد) أثبت للعباد فعلاً وكسباً، وأضاف الخلق لله تعالى، والكسب هو الفعل الذي يعود على فاعله منه نفع أو ضرر، كما قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]) [(٢)].

الثامن: زعْم ديكارت أنه لا يستطيع حبسَ الإرادة في حدود الذهن، وجعْله الإرادة شيئاً واحدًا، باطلٌ؛ فالعبد له فعلان: فعل بالإرادة، وفعل بدون إرادة، فالفعل الإرادي بإمكانه تركه، أو فعل بعضه. فالعبد مسؤول عن حريته وإرادته فلا يجوز له أن يريد الإرادة الجازمة إلا ما هو خير قطعاً، أو يترجح عنده أنه كذلك ترجحاً له مبرراته. فقوله: (المسؤولية في ذلك لا تقع على طبيعتنا) غير صحيح، بل المسؤولية تقع على إرادتنا، وعلى تصرفاتنا أيضاً؛ لأن تصرفاتنا ناتجة عن إراداتنا الجازمة، ولا يمكن أن يقع تصرفٌ بدون إرادة. لذلك يعاقَب العبد على الإرادة الجازمة ولو حال بينه وبين الفعل حائل، لذلك قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: (إذا تَواجَهَ المسلِمانِ بسَيفَيهما، فقَتَلَ أحَدُهما الآخَرَ، فالقاتلُ والمقتولُ في النَّارِ، فقيلَ: هذا القاتلُ، فما بالُ المقتولِ؟! قال: إنَّه أرادَ قَتلَ صاحِبِه)[(٣)]. فتوعد بالعقوبة لإرادته الجازمة قتل صاحبه، وفي الرواية الأخرى: (إنّه كانَ حَريصًا على قَتْلِ صَاحبِه) [(٤)].

---

(١) أي: الإمام الطحاوي.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ص: ٥٠٢.

(٣) متفق عليه، رواه البخاري (٧٠٨٣)، ومسلم (٢٨٨٨).

(٤) رواه البخاري (٦٨٧٥).

المبحث الثاني: هل الله يريد الشر؟ وهل الشر يرجع إلى الله عند ديكارت؟

قرَّر ديكارت – إرادة منه تنزيه الله تعالى– أنَّ الله تعالى لم يردِ الشر والإثم؛ فقال: (الله ليس مريداً لحصول الخطيئة والإثم)[١]. وقال: (لا يُريد إثم الخطيئة على الإطلاق)[٢]. ويوافق بهذا رأي المعتزلة من فرق المسلمين.

ويقول: (إرادة التضليل لا تصدر أبداً إلا عن خبث أو خوف أو ضعف، ومن ثمَّ لا يمكن نسبتها إلى الله) [٣].

وقد سبقت مناقشة ديكارت في بعض هذا الكلام، ونحتاج إلى مناقشته هنا في مسألتين:

الأولى: هل الله تعالى أراد وقوع الخطيئة والشر منا؟

الثانية: هل ينسب الشر إلى الله؟

فالأولى: يقال فيها: لو كانت الخطيئة والشر واقعة بغير إرادة الله فهذا يعني أنه يقع في ملك الله ما لا يريده، وهذا تنقُّصٌ لكمال ملكه تعالى، ووصفٌ له تعالى بالضعف. خاصة أنا قررنا بالأدلة أن الشرَّ منه وجودي مخلوق. لذلك فديكارت وقع في شرِّ ما فرَّ منه، ولتنزيه الله تعالى عن النقص والظلم وهو تعالى منزه منهما، يبيَّن أن إرادة الله تعالى للشر لا لذات الشر بل لما يترتب عليه من مصالح تفوق هذا الشر أضعافاً مضاعفة، فيكون وجود هذا الشر لحكمة ورحمة من حيث الجملة، ويكون شراً بالنسبة لمن تسبب فيه. وإرادة الله تعالى للشر هي إرادة كونية وليست إرادة شرعية؛ ومن أكبر أسباب الانحراف في مسائل القدر هو عدم التفريق بينهما، فإن الإرادة نوعان: الإرادة الكونية القدرية وتعني: مشيئة الله تعالى الشاملة لجميع الحوادث؛ فهي تتعلق بكل ما يشاء الله تعالى فعله وإحداثه، سواء أحبَّه أم لم يحبه من الكفر والمعاصي. والنوع الثاني: الإرادة الدينية الشرعية وتعني: إرادة الله تعالى المتضمنة للمحبة والرضا، فهي تتعلق بكل ما يأمر الله تعالى به عباده ممَّا يحبُّه ويرضاه[٤].

---

(١) مبادئ الفلسفة ص٦٦.

(٢) مبادئ الفلسفة ص٦٧.

(٣) مبادئ الفلسفة ص٧٠.

(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١١/٢٦٦).

فإرادته تعالى للشر هي من الإرادة الكونية فهو تعالى لا يحبه ولم يأمر به، وأيضا لم يُكره عبده عليه – تعالى سبحانه عن ذلك-. والأدلة من القرآن على كون الله تعالى أراد الشر المخلوق كثيرة؛ منها قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقال تعالى حكاية عن نوح: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ﴾ [هود: ٣٤]. وقال تعالى: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ ۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٤١]. والأدلة على هذا الأصل كثيرة.

المسألة الثانية: وهي هل ينسب الشر إلى الله؟ فالجواب أن يقال: لا شك أولا وكما سبق أن الله خالق كل شيء، ومن ذلك الشر الموجود، لكنه ليس إلى الله، بل هو من الله تعالى خير؛ لأنه يراد للخير، فهو ليس شراً محضاً؛ لذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم: (وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ)[(١)]. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (فإنه لا يخلق شرًّا محضاً، بل كل ما يخلقه ففيه حكمة، هو باعتبارها خير، ولكن قد يكون فيه شرٌّ لبعض الناس، وهو شرٌّ جزئي إضافي، فإمَّا شرٌّ كليٌّ، أو شر مطلقٌ؛ فالرب منزه عنه، وهذا هو الشر الذي ليس إليه) [(٢)].

ولذلك لم تأت إضافة الشر إلى الله تعالى إلا على ثلاثة أوجه[(٣)]:

الأول: أَنْ يُذْكَر الشرُّ مع مخلوقاته لدخوله ضِمْنَ العموم الذي يفيد عمومَ القدرة والمشيئة والخَلْق، مثل قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الرعد: ١٦، الزمر: ٦٢]، وقولِه تعالى: ﴿يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [النور: ٤٥].

---

(١) رواه مسلم (٧٧١).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٦٦/١٤).

(٣) انظر: فتاوى ابن تيمية (٢٦٦/١٤)، شرح الطحاوية (٥١٧/٢- ٥١٨).

الثاني: أَنْ يُحْذَف فاعلُ الشرِّ، مثل قوله تعالى عن مؤمني الجنِّ: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠].

الثالث: أَنْ يُسْنَدَ إلى مَحَلِّه القائم به، كقول إبراهيم عليه السلام في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ﴿٧٨﴾ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨-٨٠]، فأضاف إبراهيمُ عليه السلام المرضَ إلى نفسِه التي هي مَحَلُّ المرض ولم يُسْنِده إلى الله تعالى.

يقول الإمام ابن القيم: (أسماؤه كلَّها حسنى ليس فيها اسمٌ غير ذلك أصلاً، وقد تقدم أنَّ من أسمائه ما يطلق عليه باعتبار الفعل؛ نحو الخالق والرازق والمحيي والمميت، وهذا يدل على أنَّ أفعاله كلَّها خيراتٌ محضةٌ لا شر فيها؛ لأنَّه لو فعل الشر لاشتُق له منه اسم ولم تكن أسماؤه كلُّها حسنى، وهذا باطلٌ، فالشر ليس إليه، فكما لا يدخل في صفاته ولا يلحقُ ذاته فلا يدخل في أفعاله، فالشر ليس إليه، لا يضاف إليه فعلاً ولا وصفًا، وإنَّما يدخل في مفعولاته.

وفرقٌ بين الفعل والمفعول، فالشر قائمٌ بمفعوله المباين له، لا بفعله الذي هو فعله، فتأمل هذا فإنه خفي على كثير من المتكلمين وزلت فيه أقدامٌ وضلت فيه أفهامٌ، وهدى الله أهل الحق لما اختلفوا فيه بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم)[1].

(١) بدائع الفوائد (١/ ١٧١).

المبحث الثالث: كيف نتلافى الخطأ والشرَّ عند ديكارت؟

يرى ديكارت أن سبب تجنُّب الخطأ هو المعرفة الواضحة المتميِّزة به، يقول: (لن نخطئ إذا ما التزمنا أن لا نحكم إلا على أشياء ندركها إدراكاً واضحاً متميِّزاً، ولكن الأمر المستيقن أننا لن نأخذ الخطأ بدلاً من الصواب قط، ما دمنا لا نحكم إلا على ما ندركه في وضوح وتميُّز. فمن حيث إن الله ليس مضلاًّ، فملكَة المعرفة التي وهبنا الله لا يمكن أن تخطئ، وكذلك ملكَة الإرادة، حين لا تتعدَّى بها مجال الأشياء التي نعرفها. وهذه الحقيقة وإن لم يتيسر إقامة الدليل عليها، فإن نفوسنا ميَّالة بالفطرة إلى التصديق على الأشياء التي ندركها إدراكاً جلياً إلى الشعور باستحالة الشكِّ في حقيقتها)[1].

وفي كلام ديكارت هذا أخطاء جلية؛

الخطأ الأول: قوله: (ولكن الأمر المستيقن أننا لن نأخذ الخطأ بدلاً من الصواب قط)، فمن المعلوم بالضرورة أن الإنسان قد يخطئ مع معرفته وإدراكه الصواب إدراكاً واضحاً متميزاً، بل لو أخطأ وهو غير عالم بأنه مخطئ فهو معذور في كثير من المسائل، وكثير من أعداء الرسل كانوا يعلمون أنهم على خطأ، وأن الرسل على حق ولكن تركوا اتباع الحق إما تقليداً لساداتهم أو بسبب الحسد أو الكبر أو غير ذلك، لذلك قال الله تعالى عن أهل الكتاب: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٤٦]. قال ابن جرير الطبري: أي: (أحبار اليهود وعلماء النصارى). وقوله تعالى: ﴿كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ﴾ قال ابن كثير في تفسيرها: (والعرب كانت تضرب المثل في صحة الشيء بهذا). وقوله: ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ قال القرطبي: (ظاهر في صحة الكفر عناداً).

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَـٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾ [النساء: ١٧]. قال ابن كثير: (قال مجاهد وغير واحد: كل من عصى الله خطأً أو عمدًا فهو جاهلٌ حتى ينزع عن الذنب. وقال عبد الرزاق: أخبرنا معمر

(١) مبادئ الفلسفة ص٧٨.

عن قتادة قال: اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأوا أن كل شيء عصي به فهو جهالة، عمداً كان أو غيره. وعن ابن عباس: من جهالته عمل السوء) [١].

الخطأ الثاني: قوله: (فمن حيث إن الله ليس مضلاًّ) وقد سبق الرد عليه.

الخطأ الثالث: قوله: (وهذه الحقيقة وإن لم يتيسَّر إقامة الدليل عليها، فإن نفوسنا ميَّالة بالفطرة إلى التصديق على الأشياء التي ندركها إدراكاً جلياً إلى الشعور باستحالة الشك في حقيقتها) فهو اعتراف منه أنه لا يمكنه إقامة الدليل عليها، وأن المعوَّل عليها هي الفطرة، وهذا يمكن من جهة التصديق القلبي، وأنه يستحيل أن يكذِّب الإنسان بقلبه أو يشك فيما علمه علماً متيقَّنا، إلا أن خطأ ديكارت الكبير هنا هو أنه قصر الخطأ على ما قال، والحق أن الخطأ لا يكون فقط في التكذيب القلبي، أو الشك، فقد يصدِّق بقلبه ويجحد بلسانه، وقد يصدِّق بقلبه ولا يعمل بموجب ذلك العلم. وديكارت نفى كما سبق أن يؤخذ الخطأ بدلًا من الصواب قط.

المبحث الرابع: رد الاعتراض على وجود النقص والشر في المخلوق

طرح ديكارت سؤالاً، وهو: هل يقدر الله أن يهبْني معرفة بحيث لا أقع في الخطأ؟ وأجاب لدفع هذا الاعتراض – بعد اعترافه بقدرة الله على ذلك – بعدة أجوبة، وهي جيِّدة في مجملها، وفيها رد على الملاحدة:

الجواب الأول: أنه يجِبُ كفُّ العقل عن التفكير في أفعال الله؛ لأنها فوق إدراك المخلوق، يقول ديكارت: (إنني شيء ضئيل جدًّا بالقياس إلى اللامتناهي؛ فينبغي ألا أُدهش لعجزي عن أن أفهم لما يفعل الله ما يفعل؛ فإن غايته تعالى لا يستطيع أن يكشف عنها ذهنٌ محدود كذهني) [٢].

وقال: (لا ينبغي أن أعجب لعجْزي عن أن أفهم سرّ صنع الله لما صنع، كما أنه لا ينبغي أن أشكَّ في وجوده؛ لأني ربما أجد أشياء كثيرة أخرى لا أفهم كيف خلقها الله؛ وذلك أني لما كنت أعلم أنَّ طبيعتي ضعيفة، محدودة للغاية، وأن طبيعة الله[٣] واسعة لا متناهية، ولا

(١) تفسير ابن كثير، وانظر تفسير الطبري، والبغوي وغيرهما.

(٢) التأملات ص١٧١.

(٣) هذا التعبير غير مشروع بحسب ما تدل عليه الأدلة الشرعية عند المسلمين على مذهب أهل السنة والجماعة؛ لأن صفات الله تعالى توقيفية، ويقال: صفات الله. لكن لن أتتبع ديكارت في مثل هذه الملاحظات، فليس هو بمسلم.

يمكن الإحاطة بها؛ فقد تيسر لي الآن أن أتبين أنَّ في مقدوره أشياء كثيرة لا حصر لها، وتتجاوز نطاق عقلي. وهذا الاعتبار وحده كاف لإقناعي بأن ما اصطُلح على تسميته بالعلل الغائيَّة لا محل للبحث عنه في الأشياء الفيزيقية أو الطبيعية؛ إذ يلوح لي أن الخوض في غايات الله ومحاولة الكشف عن أسرارها جراءة عليه سبحانه) [(١)].

ويقول: (لأنه سبحانه ذو سلطان على الكون مطلق حر، فلا يُسأل عما يفعل) [(٢)].

وهذا جواب صحيح في مجمله، فالله تعالى يقول: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

قال ابن عطية في تفسير الآية: (وهذا وصف يحتمل معنيين: إما أن يريد أنه بحق ملكه وسلطانه لا يعارَض ولا يسأل عن شيء يفعله؛ إذ له أن يفعل في ملكه ما يشاء. وإما أن يريد أنه محكم الأفعال واضع كل شيء موضعه، فليس في أفعاله موضع سؤال ولا اعتراض، وهؤلاء من البشر يسألون لهاتين العلتين لأنهم ليسوا مالكين ولأنه في أفعالهم خلل كثير)[(٣)].

وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦].

والبحث عن العلل الغائية في أسرار القدر وفي بعض أفعال الله تعالى ممنوع منه، ويسلِّم هذا لديكارت، في هذه الأبواب ونحوها، وليس مطلقاً، فهناك جوانب أبان الشارع أسرارها فلا مانع من البحث في ذلك لزيادة اليقين. وأما أسرار القدر فكما يقول الإمام الطحاوي: (وأصل القدر سرُّ الله تعالى في خلقه، لم يُطْلع على ذلك ملكٌ مقرَّب، ولا نبي مرسل، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسلَّم الحرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسة، فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، كما قال تعالى في كتابه: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ فمن سأل: لم فعل؟ فقد ردَّ حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب؛ كان من الكافرين).

---

(١) التأملات ص١٨٢- ١٨٣. وانظر: مبادئ الفلسفة ص٦٩.

(٢) مبادئ الفلسفة ص٧٦.

(٣) المحرر الوجيز عند تفسير الآية.

ويقول ابن أبي العز الحنفي رحمه الله: (اعلم أن مبنى العبودية والإيمان بالله وكتبه ورسله على التسليم وعدم الأسئلة عن تفاصيل الحكمة في الأوامر والنواهي والشرائع؛ ولهذا لم يحْكِ الله سبحانه عن أمَّة نبي صدَّقت بنبيها وآمنت بما جاء به، أنها سألته عن تفاصيل الحكمة فيما أمرها به ونهاها عنه وبلَّغها عن ربها، ولو فعلت ذلك لما كانت مؤمنة بنبيها، بل انقادت وسلَّمت وأذعنت، وما عَرفت من الحكمة ما عرفته، وما خفي عنها لم تتوقف في انقيادها وتسليمها على معرفته، ولا جعلت ذلك من شأنها، وكان رسولها أعظم عندها من أن تسأله عن ذلك، كما في الإنجيل: يا بني إسرائيل لا تقولوا: لم أمر ربنا؟ ولكن قولوا: بم أمر ربنا، ولهذا كان سلف هذه الأمة، التي هي أكمل الأمم عقولاً ومعارف وعلوماً لا تسأل نبيها: لم أمر الله بكذا؟ ولم نهى عن كذا؟ ولم قدَّر كذا؟ ولم فعل كذا؟ لعلمهم أن ذلك مضادٌّ للإيمان والاستسلام، وأنَّ قدم الإسلام لا تثبت إلا على درجة التسليم. قال القرطبي ناقلاً عن ابن عبد البر: فمن سأل مستفهِماً راغباً في العلم ونفي الجهل عن نفسه، باحثاً عن معنى يجب الوقوف في الديانة عليه. فلا بأس به، فشفاء العيِّ السؤال. ومن سأل متعنتاً غير متفقه ولا متعلم، فهو الذي لا يحلُّ قليل سؤاله ولا كثيره) [(١)].

الجواب الثاني: أن الواجب هو شكر الله تعالى؛ لأنه عدَل مع عبده، ولم يظلمه، بل تفضَّل عليه، يقول ديكارت: (ولا يصح لي أن أشكو من أنَّ الله لم يضعني في مرتبةِ أكملِ الأشياء، بل خليقٌ بي أن أحمده على الأقل لأنه جعل في مقدوري وسيلة أخرى لتجنُّب الخطأ، وهي القدرة على التوقف عن الحكم على الأشياء التي لا أعرفها في وضوح) [(٢)].

وقال: (فلا ريب أنه ليس لدي من داع للشكوى من أن الله لم يهبني ذكاء أوسع أو نورًا فطريًا أكمل مما وهبني، ما دام من طبيعة الذهن المتناهي ألا يكون محيطًا بأشياء كثيرة، ومن طبيعة الذهن المخلوق أن يكون متناهيًا. ولكن الخليق بي من كل وجه أن أشكره تعالى على نعمائه إذ رزَقني كل ما اتصفت به من كمالات يسيرة دون أن يكون لي عليه فضل. وينبغي أن أباعد بين نفسي وبين أن أتوهَّم أنه ظلمني، فانتزع مني أو منع عني الكمالات

(١) شرح الطحاوية (١/٣٤١-٣٤٢).

(٢) التأملات ص١٧٤.

الأخرى التي لم ينعم بها علي) [١].

وهذا أيضاً جواب صحيح في جملته؛ فالرضا بالقضاء مطلوب شرعاً وعقلاً، مع شكر الله على النعم، ويقول الإمام ابن القيم رحمه الله: (لا يكون بمنعِه سبحانه لهم من ذلك ظالماً، وإنما يكون المانع ظالماً إذا منع غيره حقّاً لذلك الغير عليه، وهذا هو الذي حرَّمه الرب على نفسه، وأما إذا منع غيره ما ليس حقًّا له، بل محض فضله ومنته عليه؛ لم يكن ظالماً بمنعه. [فإن قيل]: لم تفضل على هذا ولم يتفضل على هذا؟ وقد تولى سبحانه الجواب عنه بقوله: ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢١]، وقوله: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢٩]، وليس في الحكمة إطْلاع كل فردٍ من أفراد الناس على كمال حكمته في عطائه ومنعه، بل إذا كشف الله عن بصيرة العبد حتى أبصر طرفاً يسيراً من حكمته في خلقه وأمره وثوابه وعقابه، وتأمل أحوال محلِّ ذلك واستدل بما علمه على ما لم يعلمه، وتيقَّن أن مصدر ما علم وما لم يعلم لحكمة بالغة لا توزن بعقول المخلوقين؛ فقد وُفق للصواب) [٢].

وقد جاء هذا المعنى في حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنَّ رسول اللَّه صلَّى الله عليه وسلَّم قال: (إنَّما مَثَلُكُمْ واليَهُودُ والنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا، فَقالَ: مَن يَعْمَلُ لي إلى نِصْفِ النَّهَارِ علَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ؟ فَعَمِلَتِ اليَهُودُ علَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ عَمِلَتِ النَّصَارَى علَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ أنْتُمُ الَّذِينَ تَعْمَلُونَ مِن صَلَاةِ العَصْرِ إلى مَغَارِبِ الشَّمْسِ علَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، فَغَضِبَتِ اليَهُودُ والنَّصَارَى، وقالوا: نَحْنُ أكْثَرُ عَمَلًا وأَقَلُّ عَطَاءً، قالَ: هلْ ظَلَمْتُكُمْ مِن حَقِّكُمْ شيئًا؟ قالوا: لَا، فَقالَ: فَذلكَ فَضْلِي أُوتِيهِ مَن أشَاءُ) [٣].

قال ابن حجر: (فيه حجة لأهل السنة على أن الثواب من الله على سبيل الإحسان منه جل جلاله) [٤].

---

(١) التأملات ص١٩٢.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة (٢/٦٠٦-٦٠٨) بتصرف.

(٣) متفق عليه، رواه البخاري (٢٢٦٨، ٢٢٦٩).

(٤) فتح الباري عند شرح هذا الحديث.

الجواب الثالث: أن وجود الشر أكمل من عدم وجوده، يقول ديكارت: (لو كنت وحدي في العالم كنت أكون أكمل مما أنا لو كان الله خلقني معصوماً من الخطأ، لكن العالم إذا كانت بعض أجزائه غير خالية من النقص، وكانت الأجزاء الأخرى خالية منه يكون أعظم كمالاً مما لو كانت جميع أجزائه متشابهة) [١].

فلا يوجد شرٌّ محض، يقول: (ينبغي ألا ننظر في كل مخلوق على حِدة، بل يجب النظر إلى مخلوقاته في جملتها بقدر الإمكان؛ فإن شيئاً قد يبدو ناقصًا جدًّا إذا أخذ على حدة، لكن قد يكون كاملًا جدًّا باعتباره جزءًا من هذا الكون كله) [٢]. ويجعل ديكارت هذا مما يحقق لنا كمال أفعال الله [٣].

فيرى أن وجود الخطأ أكمل، ويقول: (إرادته تعالى قد تعلقت على الدوام بأفضل الأمور)[٤]. فهو يدفع اعتراض من يعترض على وجود الشر من الملاحدة.

ويوافَق ديكارت على اعتقاد أن وجود الشر أكمل من عدمه في هذه الدنيا من حيث الجملة؛ لأن الشر نسبي إضافي، وهو من الله تعالى خير؛ لأنه مخلوق لما يترتب عليه من مصالح عظيمة، تفوق وجود ذلك الشر، فهو شر بالنسبة إلى بعض الخلق لكنه من حيث العموم خير راجح عظيم النفع، ولهذا يخلقه الرب سبحانه وتعالى. وقد سبق الكلام حول هذه المسألة.

ويقول الإمام ابن أبي العز رحمه الله: (فإن قيل: إذا كان الكفر بقضاء الله وقدره، ونحن مأمورون أن نرضى بقضاء الله، فكيف نُنكِره ونكرهه؟ فالجواب: أن يقال أولاً: نحن غير مأمورين بالرضا بكل ما يقضيه الله ويقدره، ولم يرد بذلك كتاب ولا سنة، بل من المقضي ما يُرضى به، ومنه ما يُسخَط ويُمقت، كما لا يرضى به القاضي لأقضيته سبحانه، بل من القضاء ما يسخط، كما أن من الأعيان المقضية ما يغضب عليه ويمقت ويلعن ويذم.

ويقال ثانيا: هنا أمران: قضاء الله، وهو فعل قائم بذات الله تعالى. ومقضي: وهو

---

(١) التأملات ص١٧٤.

(٢) التأملات ص١٧١- ١٧٢.

(٣) التأملات ص١٨٤.

(٤) التأملات ص١٨٢.

المفعول المنفصل عنه. فالقضاء كله خير وعدل وحكمة، نرضى به كله. والمقضي قسمان: منه ما يرضى به ومنه ما لا يرضى به.

ويقال ثالثاً: القضاء له وجهان: أحدهما: تعلقه بالرب تعالى ونسبته إليه، فمن هذا الوجه يرضى به. والوجه الثاني: تعلقه بالعبد ونسبته إليه، فمن هذا الوجه ينقسم إلى ما يرضى به وإلى ما لا يرضى به. مثال ذلك: قتل النفس، له اعتباران: فمن حيث قدره الله وقضاه وكتبه وشاءه وجعله أجلا للمقتول ونهاية لعمره نرضى به، ومن حيث صدر من القاتل وباشره وكسبه وأقدم عليه باختياره وعصى الله بفعله نسخطه ولا نرضى به) [(١)].

الجواب الرابع: أنه لا يوجد دليل أنه يجب على الله تعالى أن يجعلني كاملاً، يقول ديكارت: (لا دليل في الحقيقة على أن الله كان عليه أن يهبني قوة على المعرفة أعظم وأوسع مما وهبني فعلا. ومهما يخطر ببالي عن براعة فنه وإبداع صنعه، فلا يصح أن يذهب بي الظن إلى أنه كان يجِب عليه أن يضفي على كل عمل من أعمالي جميع الكمالات التي في قدرته أن يضيفها على بعض أعمالي) [(٢)].

وهذا أيضا حق؛ وقد سبق نقل كلام الإمام ابن القيم حوله. فليس لأحد على الله حق، ورُبَّ نعمة من نعم الله تفوق كل أعمال العبد الصالحة لو وزنت معها في الميزان، والله تعالى هو المنَّان الذي يعطي العبد من غير استحقاق، فالواجب على العبد شكره على ما أعطاه من النعم، واستكثار ما يكون منه تعالى مع استقلال ما يكون من العبد، وليس للعبد الاعتراض على كون الله لم يعطه بعض النعم؛ لأن هذا فضله تعالى يعطيه من يشاء، وقد عدل مع عبده، وأعطاه من النعم ما يستحق تعالى الشكر عليه.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٣٣٦/١).

(٢) التأملات ص١٨٦.

النتائج والتوصيات

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد؛ فهذه أهم نتائج البحث:

١- عقيدة القضاء والقدر أحد أركان الإيمان الستة التي لا يكون مؤمناً من لم يؤمن بها.

٢- عقيدة القضاء والقدر عقيدة غيبية؛ فالواجب الرجوع فيها للوحي الصحيح.

٣- هذه العقيدة ضرورية لكل مخلوق، لأن حولها أسئلة ملحة إذا لم يجد الإجابة الصحيحة حولها ارتبكت حياته واضطربت نفسيته.

٤- كانت هذه العقيدة أعظم ما أشغل العقل البشري والفلسفي منذ قديم الزمان.

٥- سبب الضلال فيها هو الخوض فيها بالعقل المجرد فيما يحار فيه، أو الاعتماد على الوحي المكذوب، والعقائد المحرفة.

٦- الفلسفة الغربية والغرب عموماً بحاجة إلى أن يبين لهم العقيدة الإسلامية الصحيحة (عقيدة أهل السنة والجماعة) في هذه القضايا.

٧- عقيدة أهل السنة والجماعة فيها قائمة على التسليم، والتلقي من القرآن والسنة، من غير اعتراض، واتباع منهج السلف الصالح، والكف عما لم يرد في الكتاب والسنة.

٨- أعظم أسباب الضلال في باب القضاء والقدر، هو عدم التفريق بين الإرادة الشرعية والكونية، وعدم التفريق بين الخلق والمخلوق، والضلال في مسألة صفات الله تعالى.

٩- كل من يريد تنزيه الله في هذا الباب بما يخالف الكتاب والسنة، فما يفر من شيء إلا وقع في شر منه.

١٠- ديكارت له جوانب إيجابية في مسائل القدر، في الإيمان به من حيث الجملة، والرد على الملاحدة.

١١- يعتبر ديكارت أبا للفلسفة الحديثة مما يحتم على أهل السنة دراسة مذهبه، لكثرة المتأثرين به في الشرق والغرب.

١٢- سبب ضلال ديكارت في كثير من مسائل عقيدة القضاء والقدر، هو الوحي المحرف

عند النصارى[1]، وعدم قبول دعوة الإسلام التي وصلت إليهم في فرنسا بلا شك، والخوض بالعقل المجرد.

١٣- هناك حاجة ملحة وواجبة على المسلمين من بيان الحق وإيصاله إلى الخلق، ومضاعفة الجهود في ذلك.

التوصيات:

١- يوصي الباحث بدراسة مسائل القضاء والقدر عند أهل الأديان الأخرى وخاصة الفلاسفة، ومناقشتهم في ضوء العقل والنقل، وإيصال الحق لهم، وهو من الدعوة إلى الله تعالى. خاصة مع وجود الانفتاح العالمي وتأثر المسلمين بكثير من هذه الفلسفات.

٢- يوصي بدراسة مذاهب كبار الفلاسفة الذين لهم تأثير كبير في بيئاتهم؛ لأن من بعدهم إنما تأثروا بهم.

٣- يوصي باتباع منهج القرآن فيها بالجدال فيما يجوز الجدال فيه بالتي هي أحسن، ومن قبل متخصصين متمكنين في عقيدة أهل السنة والجماعة، لألا يُضِلوا أو يُضَلوا.

٤- يوصي بالحرص على ترجمة البحوث الجادة وإيصالها إليهم. والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

(١) بسطت ذلك في بحثي (موقف ديكارت من الدين) وقد حُكِّم بفضل الله في مجلة جامعة أم القرى.

المصادر والمراجع

انفعالات النفس، رينيه ديكارت، ترجمة وتعليق: جورج زيناتي. دار المنتخب العربي.

بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ – ١٩٩٦. تحقيق: هشام عطا – عادل العدوي– أشرف أحمد.

تاريخ الفلسفة الحديثة، يوسف كرم، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، ٢٠٠٩.

تاريخ الفلسفة الغربية لبرتراندرسل الكتاب الثالث: الفلسفة الحديثة، ترجمة: محمد فتحي الشنطي، الدار العامة المصرية للكتاب، ١٩٧٧.

التأملات في الفلسفة الأولى، ترجمه إلى العربية وقدم له وعلق عليه: عثمان أمين، تصدير: مصطفى لبيب، المركز القومي للترجمة، ١٢٩٧.

انفعالات النفس، لاينيه ديكارت، بترجمة وتعليق: جورج زيناتي. دار المنتخب العربي.

تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، شرحه ونشرة: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية.

التعريفات، لأبي الحسن علي بن محمد الجرجاني، وضع حواشيه وفهارسه: محمد باسل عيون، دار الكتب العلمية.

جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير أبو جعفر الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله التركي، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.

تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، المحقق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٩ هـ.

التنبيهات اللطيفة على ما احتوت عليه العقيدة الواسطية من المباحث المنيفة ضبط نصها وخرج أحاديثها محمد سليمان آل بسام.

جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، زين الدين ابن رجب الحنبلي، حققه وخرج أحاديثه: محمد عبدالله السيد، دار الكتب العلمية.

الجامع المسند الصحيح = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

ديكارت والعقلانية، جنفياف روديس لويس، ترجمة عبده الحلو، منشورات عويدات، بيروت– باريس، الرابعة ١٩٨٨م.

سفر التكوين، ضمن الكتاب المقدس.

سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لهبة الله بن الحسن اللالكائي أبو القاسم، المحقق: أحمد بن سعد بن حمدان، الطبعة الثانية ١٤١١هـ.

شرح العقيدة الطحاوية، لابن ابي العز الحنفي، حققه وخرج أحاديثه: د. عبدالله التركي، شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية عشرة ١٤١٨- ١٩٩٨م.

شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لشمس الدين بن قيم الجوزية، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ.

طريق الهجرتين وباب السعادتين، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، الناشر: دار السلفية، القاهرة، مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٤هـ.

العالم أو كتاب النور، ترجمة أميل خولي، دار المنتخب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

العقيدة الواسطية تحقيق أشرف عبدالمقصود، أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤٢٠.

فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر، رقم كتبه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي. عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز. الطبعة السلفية.

الفصل في الملل والأهواء والنحل، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، دار الكتب العلمية، وضع حواشيه: أحمد شمس الدين.

القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، المؤلف: عبد الرحمن بن صالح المحمود. الناشر: دار الوطن، الطبعة الثانية ١٤١٨ — ١٩٩٧.

الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لتقي الدين أبو العباس ابن تيمية الحراني، تحقيق: علي بن حسن وآخرين، دار العاصمة، السعودية، الطبعةالثانية، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.

مبادئ الفلسفة، رينيه ديكارت، ترجمة: عثمان أمين، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد بن عطية الأندلسي، المحقق: عبد السلام

عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ.

مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن قيم الجوزية، اختصار: محمد بن الموصلي، تحقيق: د. عبدالرحمن بن الحسن العلوي، أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤٢٥- ٢٠٠٤م.

مختصر العلو للعلي العظيم للذهبي، اختصار محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، اسم المؤلف: لابن قيم الجوزية، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٣٩٣ - ١٩٧٣، الطبعة الثانية، تحقيق: محمد حامد الفقي.

المذاهب الفلسفية العظمى في العصور الحديثة، د. محمد غلاب، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٤٨م، ص٦٨- ٦٩.

المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي — بيروت.

معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، حققه وخرج أحاديثه محمد النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

معجم مقاييس اللغة، بتحقيق وضبط عبد السَّلام محمد هَارُون، طبعة دار الفكر.

مقال عن المنهج، رينيه ديكارت، ترجمة: محمود محمد الخضيري، الطبعة الثانية، راجعها وقدم لها: محمد مصطفى حلمي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٩٦٨.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢.

موسوعة الفلسفة، د. عبدالرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة(١) ١٩٨٤.

الموسوعة الفلسفية المختصرة، فؤاد كامل وآخرين، دار القلم، بيروت.

موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين، الشيخ مصطفى صبري، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

الله أساس المعرفة والأخلاق عند ديكارت. نظمي لوقا، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة ٢٠٠٣م.

Bibliography

Ibn Abi Al-Izz Al-Hanafi ،**Sharh Al-Aqidah At-Tahawaiyyah** ،1418 – 1998 ،investigation of Dr. Abdullah At-Turkey and Shu'aib Al-Na'oot ، Mu'assasat Ar-Risalah ،second edition.

Ibn Taimiyyah ،Taqiyu Ad-Deen ،Sheik Al-Islam Abu Al-Abbas Al-Harrany ،**Al-Aqeedah Al-Wasitiyyah** ،1420 ،investigation of: Ashraf AbdulMaqsud ،Adwa' As-Salaf ،first edition.

Ibn Taimiyyah ،Taqiyu Ad-Deen ،Sheik Al-Islam Abu Al-Abbas Al-Harrany ،**Al-Jawab As-Sahih Li Man Baddala Deena Al-Maseeh** ، 1419 – 1999 ،investigation of: Ali bin Hassan and others ،Dar Al-Asimah ،Saudi Arabia ،second edition.

Ibn Taimiyyah ،Taqiyu Ad-Deen ،Sheik Al-Islam Abu Al-Abbas Al-Harrany ،**Majmu' Al-Fataawah** ،1416 – 1995 ،Investigation of: Abdurrahman bin Muhammad bin Qasim ،publication: King Fahd Qur'anic complex.

Ibn Hajar ،Ahmad bin Ali ،**Fathu Al-Baari Sharh Sahih Al-Bukhari** ، Investigation of: Muhammad Fu'ad AbdulBaqi ،Annotation of: AbdulAziz bin Abdullah bin Bazz ،As-Salafiyyah edition.

Ibn Hazm ،Abu Muhammad Ali bin Ahmad bin Sa'eed Al-Andalusi ،**Al-Fasl fi Al-Milal Wa Al-Ahwaa Wa An-Nihal** ،**Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah** ،Annotation of: Ahmad Shamsuddeen.

Ibn Rajab ،Zainuddeen Al-Hanbali ،**Jami'u Al-Uloum Wa Al-Hikam Fi Sharh Khamseen Hadithan Min Jawami' Al-Kalim** ،investigation of: Muhammad Abdullah As-Sayyid ،Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Ibn Atiyyah ،Abu Muhammad Al-Andalusi ،**Al-Muharrar Al-Wajeez Fi Tafsir Al-Kitab Al-Azeez** ،1422 ،investigation of: Abdussalam Abdush-Shafi Muhammad ،Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah Beirut ،first edition.

Ibn Faris ،Ahmad bin Zakariyyah Al-Qazweeniy Ar-Razy ،**Mu'jam Maqayees Al-Lughah** ،investigation of: Abdussalam Muhammad Harun ،Dar Al-Fikar.

Ibn Qutaibah ،Ta'weel Mushkil Al-Qur'an ،commentary of: As-Sayyid Ahmad Saqr ،Al-Ilmiyyah Library.

Ibn Qayyim ،Shamsuddeen Al-Jauzy ،**Shifaa Al-Alil fi Masa'il Al-Qada Wa Al-Qadar Wa Al-Hikmat Wa At-Ta'lil** ،1398 ،Dar Al-Ma'rifah ، Beirut.

Ibn Qayyim ،Shamsuddeen Al-Jauziyyah ،**Badaa'ei Al-Fawa'id** ،first edition ،Nazzar Mustapha Al-Bazz Library ،1416 – 1996 Makkah Al-Mukarramah ،investigation of: Hisham Ataa ،Adil Al-Adawi ،Ashraf Ahmad.

Ibn Qayyim ،Shamsuddeen Al-Jauziyyah ،**Mukhtasar As-Sawa'iq Al-Mursalah Ala Al-Jahamiyyah Wa Al-Mu'attilah** ،1425 – 2004 ، Summary of: Muhammad bin Al-Musuli ،investigation of: Dr. Abdurrahman bin Al-Hassan Al-Alawi ،Adwa' As-Salaf ،first edition.

Ibn Qayyim ،Shamsuddeen Al-Jauziyyah ،**Madarij As-Salikeen Baina Manazil Iyyaka Na'budu Wa Iyyaka Nasta'een** ،1393 – 1973 ،Dar Al-Kitab Al-Arabi ،Beirut ،second edition ،investigation of: Muhammad Hamid Al-Faqi.

Ibn Qayyim ،Shamsuddeen Al-Jauziyyah ،**Tariq Al-Hijratain Wa Baab As-Sa'adatain** ،1394 ،published by: Dar As-Salafiyyah ،Cairo ،Egypt ، second edition.

Ibn Kathir ،Abu Al-Fida' Isma'il bin Umar Ad-Dimashqy ،**Tafsir Al-Qur'an Al-Azeem** ،1419 ،investigation of: Muhammad Husain Shamsuddeen ،Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah ،Beirut ،first edition.

Aal Bassam ،**At-Tanbihaat Al-Latifah Alaa Maa Ihtawat Alaihi Al-Aqidah Al-Wasitiyyah Min Al-Mabahith Al-Munifah** ،investigation of Aal Bassam Muhammad Sulaiman.

Al-Bukhari ،Muhammad bin Isma'il ،**Al-Jami' Al-Musnad As-Sahih** ، 1422 ،investigation of: Muhammad Zuhair bin Nasir An-Nasir ، publication of: Dar Tauq An-Najat ،first edition.

Bertrand Russell ،**History of Philosophy** ،1977 ،the third book ،translation of Muhammad Fathi Ash-Shanti ،Ad-Dar Al-Ammah Al-Misriyyah.

Al-Baghawi ،Muhyi As-Sunnah Abu Muhammad Al-Hussain bin Mas'ud ، **Ma'alim At-Tanzeel Fi Tafsir Al-Qur'an** ،1417 – 1997 ،investigation of: Muhammad An-Namir ،Uthman Jam'at Dumairiyyah ،Sulaiman Muslim Al-Harsh ،Dar Taibah for publication and distribution ،fourth edition.

Al-Jurjani ،Abu Al-Hasan Ali bin Muhammad ،**At-Ta'rifat** ،investigation of: Muhammad Basil Uyun ،Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Genevieve Rodis-Lewis ،Descartes: **His life and thoughts** ،translation of Abduh Al-Hulw ،publications of Uwaidat ،Beirut – Paris ،fourth edition.

Khuli Ameel ،**The World or Treatise on the Light** ،1419 – 1999 ،Dar Al-Muntakhab Al-Arabi ،first edition.

Dr. Abdurrahman Badwi ،**Encyclopedia of Philosophy** ،1984 ،Al-Mu'assasat Al-Arabiyah Li Ad-Dirasat Wa An-Nashr ،third edition.

Dr. Muhammad Ghallab ،**Al-Mazahib Al-Falsafiyyah Al-Uzma Fi Al-Usur Al-Haditha** ،1948 ،Dar Ihya Al-Kutub Al-Arabiyyah.

Adh-Dhahabi ،Shamsuddeen Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Uthman ،**Siyar A'lam An-Nubala** ،1405 – 1985 ،investigated by group of investigators under the supervision of: Shu'aib Al-Arna'ut ، Mu'assasat Ar-Risalah ،third edition.

Adh-Dhahabi ،Shamsuddeen Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Uthman ،**Mukhtasar Al-Ulu' Li Al-Ali Al-Atheem** ،1412 – 1991 ، summarized by Muhammad Nasir Al-Albani ،Al-Maktab Al-Islami ، second edition.

Rene Descartes ،***the passions of the soul*** ،translation of Gorge Zeenati ،Dar Al-Muntakhab Al-Arabi.

Rene Descartes ،***the passions of the soul*** ،translation of Gorge Zeenati ،Dar Al-Muntakhab Al-Arabi.

Rene Descartes ،***Principle of Philosophy*** ،translation of: Uthman Ameen ، Dar Ath-Thaqafah for publication and distribution.

Rene Descartes ،***Discourse on the Method*** ،1968 ،translation of: Mahmud Muhammad Al-Khudairi ،second edition. Revised by: Muhammad Mustapha Halami ،Dar Al-Kutub Al-Arabi ،for printing and publication ،Cairo.

Sifr At-Takween ،Bible.

Ash-Sheik Mustapha Sabri ،**Mauqif Al-Aql Wa Al-Ilm Wa Al-Alim Min Rab Al-Alameen Wa Ibadihi Al-Mursaleen** ،Dar Ihya At-Turath Al-Arabi ،Beirut Lebanon.

At-Tabari ،Muhammad bin Jarir Abu Jafar ،**Jami'u Al-Bayan An Ta'wil Aai Al-Qur'an** ،1422 – 2001 ،investigation of: Dr. Abdullah At-Turki ، Dar Hajr for printing and publication ،first edition.

Abdurrahman bin Salih Al-Mahmud ،**Al-Qada Wa Al-Qadar Fi Dau Al-Kitab Wa As-Sunnah Wa Mazahib An-Nas Fih** ،1418 – 1997 ،Dar Al-Watan ،second edition.

Rene Descartes ،**At-Ta'ammulat Fi Al-Falsafat Al-Ula ،(*Meditations on First Philosophy*** ،translation of Uthman Ameen ،presented by: Mustapha Labib ،Al-Markaz Al-Qaumiy for translation.

Fu'ad Kamil and others ،**Al-Mausu'at Al-Falsafa Al-Mukhtasirah** ،Dar Al-Qalam ،Beirut.

Al-Lalaka'I ،Hibatullah bin Al-Hassan Abu Al-Qasim ،**Sharh Usul I'tiqad Ahlu As-Sunnah Wa Al-Jama'ah** ،1411 ،investigation of: Ahmad bin Sa'ad bin Hamdan ،second edition.

Muslim ،bin Hajjaj Abu Al-Hassan Al-Qushairi An-Naisaburi ،**Al-Musnad As-Sahih Al-Mukhtasar Bi Naql Al-Adl An Al-Adl Ila Rasululllah (S. A. W)** ،investigation of: Muhammad Fu'ad AbdulBaqi ،Dar Ihya At-Turath Al-Arabi ،Beirut.

Nazmi Luka ،**Allah Asas Al-Ma'arifat Wa Al-Akhlaq Inda Descartes** ، 2003 ،Al-Fanniyah Al-Haditha ،Cairo.

An-Nawawi ،Abu Zakariyyah Yahya bin Sharaf ،**Al-Minhaj Sharh Sahih Muslim bin Al-Hajjaj** ،1392 ،published by: Dar Ihya At-Turath Al-Arabi ،Beirut ،second edition.

Yusuf Karam ،**Tarikh Al-Falsat Al-Haditha** ،2009 ،Ath-Thaqafah Ad-Diniyyah Library ،Cairo.

The contents of this issue

No.	Researches	The page
1)	**Preserving the Community Entity In light of Surat An-Nisaa** Dr. Sultan bin Saghir Al-'Anzi	9
2)	**Interpreting the Qur'an through the Qur'an by Abdurrahman bin Zaid bin Muslim** Dr. Wafaa bint Abdillah Az-Za'aqee	61
3)	**The Companions' Interpretation of the Noble Quran with the Arab History A Collection and Descriptive Study** Dr. Abdur Rahman bin A'adil Abdul A'al Al-Mashad	109
4)	**Features of Nurturing the Soul and Purifying it in the Noble Quran through Surat Al-Muzzammil** Dr. Daifullah bin Eid bin Saaleh Ar-Rufa'i	155
5)	**The Hadiths On Which Abdur Razzaaq Was Said to Have Erred: Authentication & Study** Dr. Sarah bint Aziz Al-Shahry	203
6)	**The Hadiths Mentioned in Relation to Those Who Are Entitled to The Support of Allaah –the Most High-: Collection and Study** Dr. Badar bin Hamood bin Rabi'e Al-Ruwaily	267
7)	**Questions of Muhanna ibn Yahya ash-Shami (d. 248 AH / 862 CE) To Imam Ahmad ibn Hanbal (d. 241 AH / 855 CE) Regarding Ar-Rijaal (Narrators of Hadith) Collection and Arrangement** Dr. Musa'b bin Khalid bin Abdullah Al-Marzuquey	347
8)	**The Hadiths Reported on the Evil Eye (Its Reality, Prevention and Treatment) Collection and Study** Dr. Husain bin Ghazi Al-Tuwaijary	409
9)	**Descartes's Concept of The Divine Will and Decree Presentation and Criticism** Dr. Muhammad bin Yahya Al-Ghamdi	469
10)	**Gifts and Benefits from Banks to Customers of Current Accounts - A Comparative Jurisprudential Study-** Dr. Abdul Qaudir bin Ulaisah bin Asir Al-Fizzi	517
11)	**Time Banks and Their Jurisprudential Adaptation** Dr. Huda Hamad Salim	607

Publication Rules at the Journal (*)

- The research should be new and must have not been published before.
- It should be genuine, innovative and informative.
- It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.
- It should comply with the standard academic research rules and its methodology.
- It should include the following:
  - Title page in Arabic.
  - Title page in English.
  - An abstract in Arabic.
  - An abstract in English.
  - Introduction.
  - Body of the research.
  - A conclusion that includes the research findings and recommendations.
  - Bibliography in Arabic.
  - Transliteration of Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
  - Necessary appendices (if any).
- If the research is published in paper form (hardcopy), the researcher will be given one free copy of the journal's issue in which his work was published and (10) copies excerpted from his research paper.
- In case the research is approved for publication, the journal assumes all of its copyrights and reserves the right to republish it in a hard or soft copy, and it also have the right to include it in a local and global database with or without compensation, and without having to obtain the researcher's permission.
- The researcher shall not republish his research which has been accepted for publication in the journal in any other publishing channel without a prior written permission from the editor-in-chief.
- The style of documentation adopted in the journal is Chicago style.

(*) These general rules are explained in detail on the journal's website: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The Editorial Board

Prof. Dr. Omar bin Ibrahim Saif
(Editor)
A Professor of Hadith Sciences
at Islamic University

Prof. Dr. Abdullah bin Julaidaan Az-Zufairi
A Professor of Aqidah at Islamic University

Prof. Dr. Hafiz bin Muhammad Al-Hakami
A Professor of Hadith Sciences at Islamic University

Prof. Dr. Muhammad Sa'd bin Ahmad Al-Youbi
A Professor of Fundamentals of Fiqh at Islamic University

Prof. Dr. Ahmad bin Muhammad Ar-Rufaa'i
A Professor of Fiqh at Islamic University

Prof. Dr. Abdu Raheem bin Abdillah As-Shinqiti
A Professor of Quranic recitations at Islamic University

Prof. Dr. Ali bin Sulaiman Al-Ubaid
A former Professor of Quranic science and its interpretation at Imam Muhammad bin Saud's University

Prof. Dr. Mubarak Muhammad Ahmad Rahmat
A Professor of Quranic studies at Ummu Darrman Islamic University

Prof. Dr. Muhammad bin Khalid Abdil Azeez Mansour
A Professor of Fiqh and its fundaments at Jordanian and Kuwait University

***

Editorial Secretary: **Khalid bin Sa'd Al-Ghamidi**
Publishing department: **Omar bin Hasan al-Abdali**

The Consulting Board

Prof.Dr. Sa'd bin Turki Al-Khathlan
A former member of the high scholars

His highness Prince Dr. Sa'oud bin Salman bin Muhammad A'la Sa'oud
Associate Professor of Aqidah at King Sa'oud University

His excellency Prof. Dr. Yusuff bin Muhammad bin Sa'eed
Vice minister of Islamic affairs

Prof.Dr. A'yaad bin Naami As-Salami
The editor –in- chief of Islamic Research's Journal

Prof.Dr. Abdul Hadi bin Abdillah Hamitu
A Professor of higher education in Morocco

Prof.Dr. Musa'id bin Suleiman At-Tayyarr
Professor of Quranic Interpretation at King Saud's University

Prof. Dr. Ghanim Qadouri Al-hamad
Professor at the college of education at Tikrit University

Prof. Dr. Mubarak bin Yusuf Al-Hajiri
former Chancellor of the college of sharia at Kuwait University

Prof. Dr. Zain Al-A'bideen bilaa Furaij
A Professor of higher education at Al-Hassan the second's University

Prof. Dr. Falih Muhammad As-Shageer
A Professor of Hadith at Imam bin Saud's University

Prof. Dr. Hamad bin Abdil Muhsin At-Tuwaijiri
A Professor of Aqeedah at Imam Muhammad bin Saud's University

Prof. Dr. Abdul Azeez bin Abdurrahman Ar-Rabee'a
Professor of compared Fiqh at the higher school for Judiciary

Paper version
Filed at the King Fahd National Library No. 8736/1439
and the date of 17/09/1439 AH
International serial number of periodicals (ISSN) 7898-1658

Online version
Filed at the King Fahd National Library No. 8738/1439 and the date of 17/09/1439 AH
International Serial Number of Periodicals (ISSN) 7901-1658

the journal's website
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The papers are sent with the name of the Editor - in – Chief of the Journal to this E-mail address
Es.journalils@iu.edu.sa

(The views expressed in the published papers reflect the views of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal)

بسم الله الرحمن الرحيم

Islamic University Journal

of Islamic Legal Sciences

Vol: 191 part 1 Issue: 53 December 2019